مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية

الاحتياجات والأولويات

(مخيم الدهيشة دراسة حالة)

إعداد: بهاء توام

جدول المحتويات

تمهيد 4

1. مقدمة 5

- الإشكالية 7
- سؤال الدراسة الرئيسي 7
- الأسئلة الفرعية 7
- فرضية الدراسة 7
- أهداف الدراسة 8
- أهمية البحث 8
- منهجية البحث 8
- عينة البحث 9

2. مراجعة الأدبيات: 10

1.2 الاتجاه الأول: الدراسات التي تناولت القضايا السياسية ذات الصلة بقضية اللاجئين:..... 10

2.2 الاتجاه الثاني: أوضاع وظروف اللاجئين المعيشية: 12

3.3 الاتجاه الثالث: العلاقة بين اللاجئين ووكالة الاونروا..... 14

3. المخيمات في الضفة الغربية 17

3.1 أوضاع اللاجئين في الضقة الغربية 18

3.2 واقع وأوضاع اللاجئين في الضفة الغربية 23

4. مخيم الدهيشة: دراسة حالة 30

4.1 معلومات عامّة عن المخيم 31

4.2 تحليل نتائج الدراسة حول االحتياجات واألولويات في مخيم الدهيشة 33

1.2.4 الاحتياجات السياسية: 33

2.2.4 الاحتياجات والأولويات الاقتصادية 39

3.2.4 الاحتياجات الاجتماعية 44

5. الاستنتاجات 49

6.خاتمة 50

قائمة المصادر والمراجع 51

الملحقات 55

تمهيد

تتناول هذه الدراسة احتياجات وأولويات اللاجئين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، من اتخاذ مخيم الدهيشة في بيت لحم كحالة دراسية. وسيتم تناول المستوى السياسي من حيث مواضيع: التمثيل السياسي للاجئين ومسألة الحماية وحق العودة. أما المستوى الاقتصادي فيشمل: العلاقة بوكالة الأونروا وماهية المساعدات التي تقدم للمخيم وواقع المخيم الاقتصادي، في حين سيتم تناول المستوى الاجتماعي من خلال المؤسسات العاملة في المخيم من حيث هي تعبير وتجسيد للاحتياجات والأولويات الاجتماعية للاجئين في المخيم. ومن خلال تلك المستويات تسعى الدراسة إلى البحث في مسألة احتياجات اللاجئين وتحديد أولوياتهم بالنظر إلى تداخل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثر كل عامل في الآخر. بالإضافة إلى البحث في موقع اللاجئ ودوره في تحديد أولوياته واحتياجاته التي من شأنها المساهمة في تعزيز صمودهم.

1 مقدمة:

أدى إبرام اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني إلى إحداث تغيرات بنيوية في الكيان السياسي الفلسطيني القائم والقادم، ما أدى لظهور آراء تجادِلُ بضرورة وجود تمثيل سياسي للاجئين الفلسطينيين كجماعة اجتماعية. وعلى مدى الأعوام التي أعقبت اتفاق أوسلو، شهد المجتمع الفلسطيني (على اختلاف أماكن تواجد الفلسطينيين) تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ألقت بظلالها على قضية اللاجئين، وكانت أبرز المتغيرات السياسية قد تمثلت بتراجع دور منظمة التحرير السياسي والتمثيلي، وفشل الاتفاقيات الموقعة مع الكيان الصهيوني، والانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، ما أدى إلى تهميش قضايا اللاجئين وعلى رأسها حق العودة.[1]

أدى ذلك إلى وجود نظام سياسي فلسطيني يعاني من زيادة التدخلات الخارجية في صنع القرار، وترتّب عليه غياب مشروع وطني موحد، حيث اتجه الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي إلى التركيز على القضايا الداخلية للسلطة الفلسطينية، على حساب الحقوق السياسية للاجئين في الشتات.[2] ولم يكن اللاجئون في الأراضي الفلسطينية بحال أفضل، فقد عمّق تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) من شرذمة الضفة الغربية، وعمّق التقسيم الجغرافي بين اللاجئين وغير اللاجئين، ومردّ ذلك إلى اتجاه السلطة الفلسطينية العام، باستثناء المخيمات من المشاريع التنموية والخدماتية، على اعتبار أنّ المخيمات تقع تحت المسؤولية الدولية وتحديداً وكالة الأونروا. [3]

وقد عانى اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية من أوضاع صعبة، وواجهوا ظروفاً استثنائيةً بالنسبة لغير اللاجئين، حيث أدى سوء الأوضاع الاقتصادية للضفة الغربية –بشكل عام- إلى تدهور الظروف المعيشية للغالبية العظمى من اللاجئين. [4]

1 بلال عوض سلامة، "تسعة وستون عاماً على النكبة: الثقافة السياسية وتمثيل لاجئي مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، عدد 22 (2017)، 61.

2 عاطف أبو سيف، "النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير"، مجلة سياسات، عدد 8 (2009)، 11-10.

3 ساري حنفي، "مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بين الاستبعاد ودور المقاومة"، مجلة شؤون اجتماعية، عدد 106 (2010)، 56.

4 نعيم ناصر، "الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة بين النكبة والنكسة وما بعدهما"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 267 (2017)، 172.

وتتضاعف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بسبب نقص المياه، والتلوث البيئي، والبنية التحتية المهترئة، وقلة أراضي البناء، حيث إن المساحة الإجمالية للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية تبلغ حوالي 3596 كم مربع ومجموع عدد السكان يزيد عن 172,368 نسمة، كما أن الكثافة السكانية في المخيمات وصلت إلى 47,933 نسمة لكل كيلومتر مربع واحد، ما يشكل آثاراً كارثية على أوضاع اللاجئين. [5]

وفيما يتعلق بأوضاع اللاجئين الديمغرافية والاجتماعية – الاقتصادية في الضفة الغربية، كشف آخر مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2019 بأن نسبة اللاجئين قد بلغت 26% في نهاية العام 2018، من السكان في الضفة الغربية. كما أورد المسح بعض الإحصائيات المتعلقة بالظروف المعيشية للاجئين، وكان من أبرزها أن نسبة اللاجئين الذين لديهم صعوبة في الضفة الغربية قد بلغت نحو 6%، ونسبة اللاجئين الذين يعانون من الفقر قد بلغت 15.7%، كما بلغت نسبة الفقر المدقع بين اللاجئين في الضفة الغربية 7.6%، وبلغ معدل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 19%. [6]

وبناءً على تلك الظروف والمتغيرات والبيانات ذات الصلة باللاجئين في الضفة الغربية؛ تتناول هذه الدراسة احتياجات وأولويات اللاجئين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، باتخاذ مخيم الدهيشة في بيت لحم كحالة دراسية. وسيتم تناول المستوى السياسي من حيث مواضيع: التمثيل السياسي للاجئين ومسألة الحماية وحق العودة. أما المستوى الاقتصادي فيشمل: العلاقة بوكالة الأونروا وماهية المساعدات التي تقدم للمخيم، وواقع المخيم الاقتصادي، في حين سيتم تناول المستوى الاجتماعي من خلال المؤسسات العاملة في المخيم كونها تعبّر عن الاحتياجات والأولويات الاجتماعية للاجئين في المخيم. ومن خلال تلك المستويات تسعى الدراسة إلى البحث في مسألة احتياجات اللاجئين وتحديد أولوياتهم بالنظر إلى تداخل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأثّر كل عامل بالآخر. بالإضافة إلى البحث في موقع اللاجئ ودوره في تحديد أولوياته واحتياجاته التي من شأنها المساهمة في تعزيز صمود اللاجئين والمخيمات.

5 جمعية منتدى التواصل - مشروع حق العودة للاجئين "سنعود"، "الأوضاع الصحية والبيئية في المخيمات الفلسطينية..إلى أين؟"، http://cutt.us/RDJFX، (استرجع بتاريخ: 30/6/2019).

6 الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الاحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 20/06/2019"، 20 حزيران 2019، (استرجع بتاريخ: 1/5/2020).

• إشكالية الدراسة:

تعاني مخيمات الضفة الغربية من أوضاع معيشية صعبة بفعل العوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمسّ حياة اللاجئين اليومية، وذلك في الوقت الذي تفيد به جهات ومؤسسات فلسطينية ودولية بأنها تقدم الدعم والمساعدة للاجئين، من حيث اضطلاعها بمهمة سد احتياجات اللاجئين المختلفة، ويثور التساؤل حول إذا ما كانت تلك المساعدات، وذلك الدعم يتوافق مع أولويات اللاجئين في مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، كما يثور التساؤل حول موقع اللاجئ في تحديد أولوياته من الاحتياجات.

• سؤال الدراسة الرئيسي:

كيف يتم تحديد أولويات اللاجئين في مخيم الدهيشة؟ وهل يتم بالفعل أخذ أولويات اللاجئين بعين الاعتبار، بالشكل الذي يسمح للاجئ بصنع القرار تجاه احتياجاته؟

• الأسئلة الفرعية:

- ما الاحتياجات السياسية للاجئين في مخيم الدهيشة؟ وهل يشارك اللاجئون في تحديدها؟
- ما الاحتياجات الاقتصادية للاجئين في مخيم الدهيشة؟ وهل يشارك اللاجئون في تحديدها؟
- ما الاحتياجات الاجتماعية للاجئين في مخيم الدهيشة؟ وهل يشارك اللاجئون في تحديدها؟
- ما دور الجهات الداعمة للاجئين؟ وهل تراعي في دعمها أولويات اللاجئين وحاجاتهم الضرورية والأساسية؟
- كيف يمكن للاجئين في المخيم محل الدراسة –مخيم الدهيشة- بأن يشاركوا في صنع القرار وتحديد أولوياتهم؟

• فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أنّه وعلى الرغم من الدعم والمساعدات المقدمة للاجئين؛ إلا أنها لا تسد كافة احتياجاتهم، ولا تراعي أولويات اللاجئين في مخيم الدهيشة بالشكل المطلوب. ومن جهة أخرى

تفترض الدراسة أنّ المصالح الفئوية الضيقة تؤثر على أولويات اللاجئين، بما لا يناسب احتياجاتهم الفعلية، ويشتت الجهود المبذولة في تعزيز صمود اللاجئين.

• أهداف الدراسة:

- معرفة الجهات التي تحدد أولويات واللاجئين وإذا ما كانت تتم بطريقة تتوافق فعلاً مع احتياجات اللاجئين.
- رصد موقع اللاجئين في مخيم الدهيشة في تحديد أولويات اللاجئين.
- البحث في أثر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على احتياجات اللاجئين وأولوياتهم.

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في جانبين: يتمثل بتقصي أولويات واحتياجات اللاجئين، والمراحل التي تمر بها مطالب اللاجئين. كما يتمثل الجانب الثاني برصد تلك الاحتياجات على ثلاثة مستويات، أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لارتباط هذه المستويات وتأثرها ببعضها البعض، بالشكل الذي يُبرز العوامل التي تؤثّر في تحديد أولويات واحتياجات اللاجئين.

• منهجية البحث:

تم استخدام منهج دراسة الحالة، من خلال اتخاذ مخيم الدهيشة كحالة دراسية، نظراً لتشابه الظروف المعيشية في مخيمات الضفة الغربية، وهذا ما يتيح الفرصة أمام تعميم النتائج على باقي المخيمات. ومن أهم وظائف منهج دراسة الحالة أنه يقوم بتحليل الظاهرة محل البحث من منظور تحليلي وتقصي مختلف العوامل التي تؤثر في الظاهرة ومسبباتها، ولما يوفره منهج دراسة الحالة من أدوات للبحث تساهم في جمع المعلومات حول الظاهرة محل البحث، مثل: تحليل السياق التاريخي للظاهرة محل البحث، استخدام أسلوبَي المقابلة والاستبيان [7]. حيث تمَّ توزيع استبيانات على عيّنة من اللاجئين، بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات في المخيم محل البحث.

7 أنظر: الملحق رقم (1).

• عينة البحث:

تمّ استخدام أسلوب العينة الغرضية، لما وفرته المقابلات مع بعض المسؤولين والناشطين في المؤسسات العاملة في مخيم الدهيشة، من معلومات للباحث، مكّنته من اختيار عيّنة تُمثّل أفراد مجتمع الدراسة. حيث تمّ توزيع 05 استبياناً على فئات مختلفة من اللاجئين في المخيم "طلاب، سياسيون، ناشطون اجتماعيون، صحافيون"، وتمّ استرجاع 13 استمارة مكتملة، انقسمت بين 61 من الذكور و51 من الإناث. وقُسّم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام، تناولت الاحتياجات والأولويات السياسية، الاحتياجات والأولويات الاقتصادية، الاحتياجات والأولويات الاجتماعية. كما تضمن أسئلةً مفتوحةً، تمّ الإجابة على معظمها.

2 مراجعة أدبيات:

استناداً إلى مراجعة الأدبيات السابقة تبيّن أنه يوجد عدد من الدراسات التي تغطّي موضوع احتياجات وأولويات اللاجئين، وإن لم يكن بشكل ذي صلة مباشرة بالعنوان الرئيس للبحث. ولذلك تمّ توسيع دائرة مراجعة الدراسات السابقة لتشمل ثلاثة اتجاهات، الأول يتمثل بالدراسات التي تناولت القضايا السياسية ذات الصلة المباشرة بقضية اللاجئين، مثل مسألة الحماية والتمثيل السياسي للاجئين وحق العودة. وتمثَّل الاتجاه الثاني بالدراسات التي تناولت أوضاع وظروف اللاجئين المعيشية التي تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذ ما أدى إلى الاتجاه الثالث والذي تمثَّل بتقصي جوانب العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الأونروا.

2.1 الاتجاه الأول: الدراسات التي تناولت القضايا السياسية ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين:

دراسة بعنوان "الشباب الفلسطيني اللاجئ بين مأزق المشروع الوطني وانعدام الثقة وغياب التمثيل"، حيث سلط بلال عوض سلامة في هذه الدراسة، الضوء على فئة الشباب اللاجئ من حيث إنها أكثر الفئات انخراطاً في قضايا وهموم المجتمع، والأكثر مساهمة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية والسياسة التنظيمية. وألمحت الدراسة إلى أثر تأسيس السلطة الفلسطينية التي أدت إلى تراجع الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والنقابية والطلابية، وتراجع دورها السياسي والاجتماعي، لعدم قدرتها على تقديم مشروع وطني بديل من الذي تطرحه السلطة الفلسطينية. وعليه تُجادِل الدراسة بأن اتفاق أوسلو أدى لتأسيس منظومة سياسية جديدة تتشابك فيها النزاعات السياسية الفلسطينية – الفلسطينية على السلطة من جهة، واستمرار خضوع الأراضي الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، ما أدى ويؤدي لتهميش اللاجئين وقضاياهم.

بحث بعنوان "لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية 6991 – 4002"، ويتناول عبد الرحمن المغربي في هذا البحث اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية، من حيث نشأتها والسياق التاريخي الذي نشأت فيه. كما يتناول وظائف وأدوار اللجان الشعبية بين عامي 6991-4002 وذلك من خلال استعراض عدد من المحاور، والتي تمثّلت باستعراض الواقع الاجتماعي - السياسي الذي أدى إلى إيجاد اللجان الشعبية كأطر مؤسسية بهذا المسمى، وفي محاور أخرى تناول البحث علاقة اللاجئين مع وكالة الأونروا، والتضارب الذي نتج بموجب تداخل وظيفة السلطة الفلسطينية الإدارية مع دور منظمة التحرير الفلسطينية في قضايا اللاجئين، كما يتطرق البحث لحراك اللاجئين الساعي للحفاظ على هوية اللجوء في المخيم.

دراسة بعنوان "تسعة وستون عاماً على النكبة: الثقافة السياسية وتمثيل لاجئي مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة"، ويتناول بلال عوض سلامة في هذه الدراسة موضوع التحولات البنيوية في الثقافة السياسية الفلسطينية وتأثيراتها في قضية اللاجئين. واستندت الدراسة على المنهج التحليلي مستخدماً أسلوب المسح بالعينة، وقد توصل لعدد من النتائج المهمة تمثلت بضمور الأطر التمثيلية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، ودخولهم في دائرة التهميش وغياب التمثيل السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى أنّ الدراسة توصلت لنتيجة تفيد بضمور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وأظهرت الدراسة أن العينة المبحوثة "الأغلبية العظمى منها قالت بأهمية وجود حركة اجتماعية أو سياسية تقوم على تمثيل قضايا اللاجئين واحتياجاتهم. واعتمدت الدراسة على تأصيل نظري يقوم على إبراز خصوصية النظام السياسي الفلسطيني، والكيان المؤسسي المنوط بقضايا اللاجئين، والتطرق إلى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ تحت شرط استعماري. كما تطرق إلى التعريف بالمخيم وهويته: ويتناول هذا المحور الظروف المعيشية في المخيمات، ودور المخيمات في تكوين الهوية والثقافة السياسية الفلسطينية، المتعلقة بفكر اللجوء، من خلال عرض السياق التاريخي لموضع المخيم في خضم الأحداث السياسية، وما نتج عنها من تغيّرات في البنى المؤسسية والحزبية.

دراسة بعنوان "الحماية الدولية المقررة للاجئين الفلسطينيين"، تتناول الدراسة موضوع حماية اللاجئين من خلال توطئة تحيل إلى بروز قضايا اللاجئين أثناء الحروب، فتتطرق لبروز قضايا اللاجئين في الحرب العالمية الأولى والثانية، وما دعا كُلّاً من عُصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم

المتحدة لتشكيل أجهزة ومؤسسات، تُعنى بشؤون اللاجئين. ويحدد الكاتب تاريخ 1591/6/52 كأهم حدث في موضوع حماية اللاجئين، مشيراً إلى تبني الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين تحت هذه الاتفاقية، بحيث تُعَدُّ هذه الاتفاقية وبالإضافة إلى البروتوكول الخاص بها والصادر عام 7691؛ الأساس الشرعي الذي يحدد معايير التعامل مع اللاجئين، وبالتالي تهدف الدراسة إلى تناول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين، ومدى تطبيق القانون الدولي للاجئين. ويتطرق الباحث لمفهوم اللاجئ، موضحاً الاختلافات حول المفهوم، وأيضاً يقوم بتوضيح اختلاف الظروف التي تحكم عملية اللجوء، من خلال المفارقة بين اللاجئ السياسي والتهجير القسري بفعل القوة. ويستعرض الكاتب تعريف اللاجئ الفلسطيني بأنه: "هو كل شخص كان مكان إقامته الأصلية فلسطين، وأجبر على ترك مكان إقامته بسبب الخوف والاضطهاد أو عدوان خارجي، أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان.... سواء في جزء أو كل فلسطين التي ينتمي لها بأصله أو مولده، ولم يعد باستطاعته العودة إلى مكان إقامته الأصلية." ويستعرض الكاتب مفهوم الحماية وعلى أي حالات ينطبق، ومدى انطباقه على اللاجئين الفلسطينيين. بالإشارة إلى الظروف السياسية التي حالت دون تحقيق مفهوم الحماية للاجئين، عدا عن التعارض بين الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال أورد الكاتب أن الحماية المقررة في اتفاقية 1591 للاجئين؛ لا تشمل اللاجئين الفلسطينيين؛ إلا إذا انتهت مهام وكالة الغوث.

2.2 الاتجاه الثاني: أوضاع وظروف اللاجئين المعيشية:

ورقة بحثية بعنوان "الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة بين النكبة والنكسة، وما بعدهما"، ويعرض نعيم ناصر في هذه الورقة، بعضاً من الإحصائيات المتعلقة باللاجئين، مثل عدد المخيمات وعدد اللاجئين منذ حلول النكبة، ويتطرق للزيادة الطبيعية التي شهدتها أعداد اللاجئين. ويتحدد النطاق المكاني للورقة البحثية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تمّ تقسيمها إلى محورين أساسيين: مخيمات الضفة ومخيمات وغزة. ومن ثم التطرق للظروف المعيشية للاجئين في المخيمات. تشير الورقة إلى ظروف السكن التي يعيشها اللاجئون، وتذكر أنّ ماهية السكن في البداية كانت تتمثل بالخيام المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وصولاً إلى بناء البيوت الإسمنتية المتراصة والمتجاورة التي تضم عدداً كبيراً من أفراد العائلة، ما شكل اكتظاظاً سكانياً

في المخيمات، إلى جانب ما عانته وتعانيه من سوء أوضاع البنية التحتية في المخيم. وأشارت الورقة إلى أن الظروف الاقتصادية في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة؛ نتج عنها فقر وبطالة. ولا تجد الورقة تباينات شاسعة بين ظروف المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أظهرت أنّ كُلّاً من المنطقتين، هي مناطق فقيرة بالموارد، وتفتقد للنشاط الصناعي الذي من شأنه توفير فرص العمل، وهذا ما ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية للاجئين. كما تحدد الورقة بشكل عام، مصادر التمويل التي يعتمد عليها اللاجئون، والمتمثلة بدعم وكالة الأونروا، الدعم المالي الذي يرسله المغتربون من اللاجئين في الخارج، والعمل الذي يقوم به اللاجئون في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية.

دراسة بعنوان "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي" ويتناول منير موسى أبو رحمة في هذه الدراسة النتائج المباشرة التي أسفرت عن أحداث النكبة عام 8491، وأثرها على الاقتصاد المحلي الفلسطيني، حيث تمّ تدمير بُنية الاقتصاد المحلي، وبدأ التداخل مع اقتصاد الاحتلال في سياق علاقة تبعية. كما أنّ استمرار ممارسات الاحتلال الاستعمارية والتوسعية أدت لمزيد من التضييق على إمكانية استقلال الاقتصاد الفلسطيني، وكان أثر ذلك على اللاجئين قد تمثل بعدم إمكانية اندماجهم في نشاط اقتصادي إنتاجي، وهذا ما أدى إلى ظروف معيشية واقتصادية صعبة بين اللاجئين. وينقسم البحث إلى محورين أساسيين، اللاجئون في الأراضي الفلسطينية واللاجئون في الدول المضيفة. حيث لا يجد الباحث تباينات أو اختلافات بين الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية بين مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، فاللاجئون في كلا المنطقتين يعانون من ارتفاع شديد في نسبة الكثافة السكانية وسوء أوضاع البنية التحتية، وارتفاع نسب البطالة ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، في ظل ما تعانيه وكالة الأونروا من أزمات مالية. كما يربط الباحث أوضاع وظروف اللاجئين بالحلول السياسية والسيناريوهات المقترحة لتلك الحلول، وهي الحل الجذري الذي عبر عنه بعودة اللاجئين إلى أراضيهم داخل "الخط الأخضر"، على اعتبار أن ذلك سيعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و"إسرائيل"، وثانياً: الحل الجزئي والمتمثل بعودة اللاجئين -طوعاً- إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وفي هذه الحالة تتطلب ضغطاً دولياً على الدول المضيفة لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الذين سيبقون في الدول المضيفة. أما السيناريو الثالث فيشير إلى بقاء الوضع على ما هو عليه، بما ينطوي على استمرار صعوبة الظروف المعيشية والاقتصادية التي يعيشها اللاجئون.

كتاب بعنوان "معاناة اللاجئ الفلسطيني"، ويتناول مؤلفو الكتاب، مريم عيتاني ومعين مناع، معاناة اللاجئين في مختلف أماكن تواجدهم، ومن ضمنها الضفة الغربية، واتخذ الكتاب مقاربة أوضاع ومعاناة اللاجئين من جوانب مختلفة، تمثلت بالآتي: الجانب القانوني: ويتمثل بقيام بعض الدول المضيفة بمنع أي نشاط لوكالة الأونروا على أراضيها مثل: مصر والعراق وليبيا. أما فيما يتعلق بالمخيمات في الأراضي المحتلة؛ فإن الجانب القانوني يحيل على منع اللاجئين من العودة إلى قراهم ومدنهم الأصلية، كونها خاضعة للاحتلال. الجانب الأمني والقضائي: وتتجه هذه المقاربة بشكل أساسي نحو الدول المضيفة التي فرضت قيوداً أمنية على اللاجئين الفلسطينيين، والتمييز بين اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين أمام القضاء. وتخلص هذه المقاربة إلى أن التعامل الفلسطيني يكون بكثير من الشك والريبة، ويتعرضون لتحفظ أمني مبالغ فيه. الجانب السياسي: يشير الكتاب إلى أن هذه المقاربة تشمل جميع اللاجئين على اختلاف أماكن تواجدهم دون تمايز أو تباين، ومردّ ذلك إلى غياب/ ضعف المرجعية السياسية التي تعبر عن اللاجئين، لا سيّما في ظل تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا تدخل مسألة تمثيل اللاجئين في النسيج السياسي للفلسطينيين. أما الجانب الاجتماعي والمعيشي، فيشير إلى مدى صعوبة الظروف التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون على اختلاف أماكن تواجدهم، وتتباين هذه الظروف تبعاً للسياسات المطبقة في الدول المضيفة، أما فيما يتعلق بالمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فبالإضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية؛ تُعد ممارسات الاحتلال والاعتداءات المتكررة على المخيمات من أبرز ما يعانيه اللاجئون. الجانب الصحي: يشير هذا الجانب إلى سوء الأوضاع الصحية بين اللاجئين وانتشار الأمراض، في ظل نقص الخدمات المقدمة للاجئين على اختلاف أماكن تواجدهم، ومن ضمنها الضفة الغربية.

2.3 الاتجاه الثالث: العلاقة بين اللاجئين ووكالة الأونروا

دراسة بعنوان "الأونروا واللاجئون الفلسطينيون: تاريخ متداخل"، ويتناول ريكاردو بوكو في هذه الدراسة أنّ تفويض الأونروا شهد ومنذ البداية التباساً ذا الصلة بدور الوكالة وما يتعلق بأهداف المانحين والتأثير المحتمل على عمليات الوكالة. وكان من أبرز هذه التهديدات محاولة التوطين،

ويعتبر الباحث أنّ تلك المحاولات أثارت الشكوك حول رغبة المجتمع الدولي بتطبيق القرار رقم 491 المتعلق بضمان حق عودة اللاجئين. كما يتطرق البحث إلى مسألة التمثيل السياسي للاجئين، وبأنها ليست مشمولة في تفويض الأونروا. من حيث هي مسألة إشكالية نظراً لحساسيتها وما تثيره من اضطرابات بين الأونروا والدول المضيفة، وبين الأونروا والأطراف الفلسطينية الممثِّلة للاجئين من جهة أخرى. وتعتبر الدارسة أن هذا يعد تحدياً يواجه عمل وكالة الأونروا بالإضافة إلى تحديات أخرى تتمثل بالدعم والتمويل لا سيّما فيما يتعلق باستمرار تقديم خدمات البرامج الرئيسة للوكالة.

رسالة ماجستير بعنوان "علا فرحات موسى التميمي "مأسسة الاستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين"، وتتناول علا التميمي في هذه الدراسة مسألة الحماية القانونية التي يعاني منها اللاجئ كونها أصبحت بمثابة فجوة أو مهمة شكلية لوكالة الأونروا، بالإضافة إلى دور الوكالة في تقويض فرص الحماية الممكنة، وذلك من خلال التركيز في سياستها على برامج التعليم والغذاء والصحة. كما تشير الدراسة إلى ما تتعرض له وكالة الأونروا من ضغوطات وتدخلات الممولين والداعمين الرئيسيين لموازنة الأونروا. وبالتالي تحديد الجهات والبرامج والمشاريع التي سيتم تمويلها والعمل عليها، باستثناء برنامج الحماية. وتنطلق الدراسة من فرضية تفيد أن منظومة حماية اللاجئين الدولية المقرّة من قبل الأمم المتحدة، والتي يتم تقديمها عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ هي بالأساس منظومة استثناء فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. كما تناقش الدراسة ماهية الحماية التي يجب أن تقدمها وكالة الأونروا للاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت ولايتها. حيث أدى عدم تحديد ماهية الحماية إلى استثناء اللاجئ الفلسطيني من تلك المنظومة، ذلك أن الأونروا أهملت الحماية القانونية. وتسلط الدراسة الضوء على عمل الوكالة على برامج معينة مثل التعليم والغذاء والتشغيل والصحة، الأمر الذي أدى مرة أخرى إلى تقويض الحماية.

مقالة بحثية بعنوان "علاقة مضطربة ولكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون"، وتناقش رندة فرح في هذه الورقة ماهية العلاقة القائمة بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللاجئين استناداً إلى بحث أنثروبولوجي قامت به في الأردن (أحد الأقاليم التي تدخل ضمن ولاية وكالة الأونروا)، وترى فرح بأن الأونروا قامت بدور يوزاي

دور حكومة في المنفى تقوم بخدمة رعاياها، لا سيما قبل أن تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية زمام القيادة في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وبعد أن تخلت عن اللاجئين عملياً وقانونياً من خلال توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) مع إسرائيل في عام 3991. وتشير فرح إلى أن الأونروا هي منظمة إنسانية "فريدة" ولكنها ليست ثابتة أو متجانسة، كما أنها ليست بمنأى عن التجاذبات والحسابات السياسية. عدا عن كونها قطباً للمصالح المتعددة وأحياناً المتضاربة. وتخلص إلى أن وجود الأونروا في المناخ السياسي المتغير هو أمر جوهري، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن وجودها مؤشر يدل على المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وبحقهم في العودة، بوصفها طرفاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تقارير صادرة عن وكالة الأونروا، حيث تم مراجعة عدد من التقارير الصادرة عن وكالة الأونروا والتي شملت رؤية الوكالة حيال الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبرامج الوكالة وموازنتها وبعض من بيانات صحفية أو تصريحات عن وكالة الأونروا حيال عدد من القضايا، مثل: الأزمة المالية للوكالة وعلاقة الوكالة بالدول المضيفة، وبرامج عمل الوكالة وتوزيع الموازنة عليها. بالإضافة إلى الرجوع لمصادر الوكالة حول مخيمات الضفة الغربية، وتحديداً المخيم محل البحث، أي مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم.

ومن الجدير بالذكر أنه وبالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة استند الباحث إلى واقع اللاجئين المعيشي، وما تشهده المخيمات من أحداث يومية، سواء كانت تتعلق بالظروف المعيشية أو بمتابعة ورصد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على مخيمات الضفة الغربية، مما ساهم في تحديد محاور الدراسة الرئيسة والفرعية وصياغة أسئلة الاستبيان بالاستناد إلى الواقع المعيشي أيضاً. وسيتناول المحور القادم عرضاً عاماً عن واقع المخيمات في الضفة الغربية من حيث الظروف المعيشية، والواقع الديمغرافي والجغرافي للمخيمات.

3 المخيمات في الضفة الغربية:

ينتشر في أنحاء الضفة الغربية 91 مخيماً رسمياً، يعيش فيها اللاجئون -بالإضافة إلى اللاجئين الذين يعيشون في قرى ومدن الضفة الغربية- وتتوزع المخيمات على عدد من محافظات الضفة الغربية، والمخيمات المعترف بها رسمياً من قبل وكالة الأونروا هي: مخيم الأمعري، مخيم الجلزون، مخيم الدهيشة، مخيم العروب، مخيم الفارعة، مخيم الفوار، مخيم بلاطة، مخيم بيت جبرين، مخيم جنين، مخيم دير عمار، مخيم رقم واحد، مخيم شعفاط، مخيم طولكرم، مخيم عايدة، مخيم عسكر، مخيم عقبة جبر، مخيم عين السلطان، مخيم قلنديا، ومخيم نور شمس. [8]

8 الموقع الإلكتروني ل دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية، "المخيمات الفلسطينية"، 5 آب 2018، http://plord.ps/post/7551/ (استرجع بتاريخ: 24/1/2019).

بالإضافة إلى تلك المخيمات –المعترف بها رسمياً حسب وكالة الأونروا- يوجد خمسة مخيمات، وتجمعات يسكنها اللاجئون على أطراف المدن والقرى في الضفة الغربية. إلا أنّ وكالة الأونروا لا تعترف بها، وبالتالي لا تقدم لها الخدمات، ومن أكبر هذه المخيمات، مخيما سلواد وقدورة في محافظة رام الله، حيث يسكنهما ما لا يقل عن خمسة آلاف لاجئ، بالإضافة إلى مخيمات بيرزيت وعين عريك الكائنة في محافظة رام الله أيضاً، ومخيم عسكر الجديد في محافظة نابلس شمال الضفة الغربية. [9]

ومن الجدير بالذكر أنّ المخيمات "المعترف بها رسمياً وغير المعترف بها" في الضفة الغربية؛ تعاني من ممارسات الاحتلال الاستعمارية بشتى أشكال العنف الموجه ضد اللاجئين. على الرغم من وقوع أربعة مخيمات تحت "إشراف"[10] مشترك بين السلطة الفلسطينية والسلطات الصهيونية (دير عمار، الجلزون، الفوار، العروب)، وفي ذات الوقت يخضع اثنان من المخيمات في الضفة الغربية (شعفاط وقلنديا) لسلطة الاحتلال التامة. [11]

ويتناول هذا الفصل عرضاً يوضح عدد المخيمات في الضفة الغربية وأوضاع وقضايا اللاجئين من جهة، واحتياجاتهم وأولوياتهم من جهة أخرى. وعليه ينقسم هذا الفصل إلى محورين، حيث سيتناول المحور الأول أبرز القضايا وماهية الظروف المعيشية التي تشهدها مخيمات الضفة الغربية، بينما يتناول المحور الثاني موضوع أولويات واحتياجات اللاجئين، وذلك من خلال تسليط الضوء على تلك الاحيتاجات في مستويات ثلاثة، وهي: المستوى السياسي والمستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي.

3.1 أوضاع وقضايا اللاجئين في الضفة الغربية:

أدى احتلال فلسطين واستمرار الممارسات الصهيونية الاستعمارية إلى إحداث تغيرات بنيوية في المجتمع الفلسطيني على المستويات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والطبقية. وكان من تلك التغيرات بروز قضية اللاجئين الذين فقدوا أرضهم وأصبحوا لاجئين منتشرين في الشتات، ويعيشون في المخيمات في أقاليم ودول متباعدة جغرافياً[12].

9 ميرفت صادق، "نشأت مع النكبة.. مخيمات في الضفة غير معترف بها ويتهددها الترحيل". الموقع الإلكتروني لفضائية الجزيرة، 13 أيار 2019، https://cutt.us/jsfXR، (استرجع بتاريخ: 14/5/2020).

10 تحيل كلمة إشراف على الاتفاقيات والتفاهمات المتمثلة بتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) وليس المقصود بالإشراف تقديم الخدمات للمخيمات.

11 مريم عيتاني ومعين مناع، معاناة اللاجئ الفلسطيني، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، 42.

12 محمد الحواجري، "قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة،" مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، عدد 2 (2018)، 264.

وتعد الضفة الغربية أكبر تجمع سكاني فلسطيني على الإطلاق ببلداتها ومدنها من جهة، ومخيماتها من جهة أخرى، والتي تشهد تهديداً مستمراً بموجب مداهمات جنود الاحتلال الإسرائيلي، التي تتم بشكل يومي، ضد المدن والبلدات والمخيمات أيضاً، ما يسفر عن ارتقاء الشهداء والإصابات الجسدية للاجئين، وحملات الاعتقالات المستمرة التي تستهدفهم.[13]

وتسود المخيمات حالة من الظروف المعيشية الصعبة وغير الملائمة، والتي تتمثل بالارتفاع الشديد في نسبة الكثافة السكانية، والافتقار لوجود الخدمات الأسياسية والبنية التحتية الملائمة[14]. حيث يعيش في الضفة الغربية والقدس المحتلة 853.818 لاجئاً فلسطينياً –حسب سجلات وكالة الأونروا الرسمية- ويسكن ما نسبته 30 % من اللاجئين في 19 مخيماً رسمياً، بينما يسكن 10% منهم في قرى وتجمعات سكنية في الأراضي الفلسطينية المصنفة بالمناطق (ج)، ويعيش عدد من اللاجئين في المدن والبلدات. وإضافةً للمشاكل المتعلقة بالسكن واهتراء البنية التحتية؛ يتهدد أكثر من 60% من اللاجئين في التجمعات البدوية الفلسطينية انعدام الأمن الغذائي. ويعاني 16% من اللاجئين من مشاكل اقتصادية تتمثل بتدني الدخل والفقر المدقع، ويبلغ معدل البطالة بينهم ما نسبته 20%[15].

وفي توصيف الواقع الاقتصادي - الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية يتضح بأنها تجمعات سكانية تفتقر للنشاط الاقتصادي الإنتاجي، حيث يعتمد اللاجئون على الخدمات والمساعدات المقدمة من وكالة الأونروا –على الرغم من قلتها- إضافةً إلى مساهمة أبناء اللاجئين العاملين في خارج فلسطين لأسرهم. كما أن هنالك من اللاجئين من يعتمد في مصدر كسبه على العمل في مؤسسات الوكالة أو من خلال العمل في القطاعين العام والخاص الفلسطينيين، بالإضافة إلى اعتماد قطاع من اللاجئين على العمل في الأراضي المحتلة عام 1948[16].
وعلاوةً على تلك الظروف المعيشية الصعبة، يتعرض اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية لاعتداءات الاحتلال المستمرة والمتكررة، حيث كشفت دائرة المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير

13 زهير هواري، "فلسطين الشتات... عذاب في مخيمات الضفة الغربية وإذلال على الحواجز (3-8)"، الموقع الإلكتروني لفضائية العربي الجديد، 17 أيار 2018، https://cutt.us/DlnEh (استرجع بتاريخ: 5/2/2020).

14 منير موسى أبو رحمة، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، مجلة الحكمة، عدد 22 (2014)، 288.

15 دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، "اللاجئون الفلسطينيون: حالة طوارئ دائمة منذ اثنين وسبعين عاماً"، 12 أيار 2020، https://cutt.us/ZBvoV، (استرجع بتاريخ: 28/5/2020).

16 ناصر، "الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية"، 173.

الفلسطينية، أنّ قوات الاحتلال نفذت خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني وحتى الأول من أيار من العام 2020 ما يبلغ 173 عملية اقتحام ومداهمة، أسفرت عن ارتقاء عدد من الشهداء واعتقال عدد كبير من اللاجئين، كما تعرضت المخيمات في الضفة الغربية لاعتداءات أخرى مثل إطلاق الغاز المسيل للدموع، وإطلاق الرصاص الحيّ تجاه اللاجئين؛ أدت إلى جرح 66 لاجئاً فلسطينياً في مختلف مخيمات الضفة الغربية. كما قامت قوات الاحتلال في ذات الفترة المشار إليها بهدم 47 منشأة للاجئين الفلسطينيين، نتج عنها تهجير 70 لاجئاً بالقوة وتحت التهديد. [17]

وكانت وكالة الأونروا قد أشارت ومنذ وقت طويل حيال تلك الاعتداءات؛ إلى أن حقوق الإنسان في فلسطين دائماً ما يتم انتهاكها بموجب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، سواء كان ذلك يتعلق باللاجئين أو غير اللاجئين، وتقر الوكالة بأنه ومنذ البدء بما يسمى بـ "عملية السلام في الشرق الأوسط" عام 1991؛ أصبح الاحتلال يعتمد على منظومة معقدة من القيود المفروضة على التنقل ومصادرة الأراضي، ما أسفر عن تعرض مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، لتهديد الاحتلال واعتداءاته بشكل مستمر. [18]

17 دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، " اللاجئون الفلسطينيون: حالة طوارئ دائمة منذ اثنين وسبعين عاماً"، 12 أيار 2020، https://cutt.us/ZBvoV، (استرجع بتاريخ: 28/5/2020).

18 وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا، " اللاجئون الفلسطينيون في سياق عالمي: قضايا وآفاق"، 14 تشرين الثاني 2009، https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82%، (استرجع بتاريخ: 11/5/2020).

كما تقوم سلطات الاحتلال باستخدام وسائل تحول دون وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية، وتتمثل تلك الوسائل بالحواجز العسكرية والسواتر والجدران الترابية والطرق المغلقة. ما فرض صعوبات على أكثر من 40 تجمعاً للاجئين في الوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها، بسبب انتهاج سياسة إغلاق الطرق ورصفها بالحواجز، والتي تم إحصاؤها بما يقارب 705 وسيلة إغلاق، إضافةً إلى جدار الضم والتوسع. [19]

كما أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية - التوسعية في الضفة الغربية، أدت إلى انخفاض مستمر في مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية؛ ما أسفر عن نتائج كارثية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتتمثل أبرز مظاهر هذه النتائج بارتفاع نسبة البطالة، لا سيّما بين صفوف خريجي الجامعات، ما جعل أوضاع اللاجئين في المخيمات تعد الأسوأ حالاً بين الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ومردّ ذلك إلى الحالة المؤقتة التي لاصقت المخيم كتجمع سكاني منذ نشأته، إلا ان الواقع يفيد باستمرار تدهور أوضاع المخيمات التي تعاني من نقص الخدمات الأساسية المتمثلة بالصحة والتعليم والبنية التحتية، وتفتقر لآليات الحماية من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. [20]

بالإضافة إلى ذلك العرض العام، واستعراض واقع وظروف اللاجئين تحت عناوين عامّة، إلا أنّ واقع اللاجئين في الضفة الغربية يتمثل بكونه معاناة يومية وعيشاً لمأساة اللجوء في كل يوم. حيث تبرز بين حين وآخر في مخيمات الضفة، قضايا تُعبر عن مدى معاناة اللاجئين واستمرارها، وتعقد ظروفهم المعيشية بشكل متصاعد، وتعرضهم لعدد من المخاطر[21]. ومن تلك المخاطر التي تتهدد اللاجئين شح المياه التي تكاد تصل حد الانعدام في مخيم عقبة جبر –على سبيل المثال لا الحصر-، كما أنّ المياه المتوفرة هي مياه ملوثة وتحتوي نسبةً عالية من الكلور والأملاح، ما يتسبب بتفشي الأمراض بين اللاجئين.[22]

19 دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، " اللاجئون الفلسطينيون، مصدر سابق.

20 أبو رحمة، "الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين"، 288.

21 نضال أبو عكر، نائب رئيس لجة الخدمات الشعبية في مخيم الدهيشة، بيت لحم، مكتب اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

22 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، "تقرير: أهالي مُخيّم عقبة جبر يشتكون ملوحة الماء ويتهمون سلطة المياه بالتقصير"، 25 شباط 2020، https://cutt.us/tGQTF، (استرجع: 25/2/2020).

وعلى صعيد آخر، يعاني اللاجئون في الضفة الغربية من غياب أو انعدام جهة داعمة من شأنها توفير العلاج للأمراض، وإجراء العمليات الجراحية التي لا تغطيها وكالة الأونروا، حيث تكثر مناشدات اللاجئين حيال هذه الظروف[23]. حيث شهد النصف الأول من العام 2020 تداول عدد من المناشدات، التي سيتم إيراد بعض منها على سبيل المثال وليس الحصر.[24]

تمّ رصد مناشدة في مخيم بلاطة تدعو شركات التأمين إلى توفير/ تغطية تكاليف علاج أحد اللاجئين الذي يعاني من مرض عضال[25]. كما تمّ رصد مناشدة سيدة من مخيم جنين تطلب مساعدتها لإجراء عملية جراحية مقررة لها، كونها تعجز عن توفير تكاليفها بسبب ظروفها المادية الصعبة، وذلك بعد فشل كل أنواع العلاج التي أدت بالأطباء إلى إقرار إجراء عملية جراحية في الركبة اليمنى وإزالة الغضروف[26].

وفي مخيم الدهيشة – المخيم محل البحث - نُشرت مناشدة/ شكوى على مواقع التواصل الاجتماعي في شهر أيار مايو 2020، تفيد بمعاناة شقيقين من مرض الفشل الكلوي، ما استدعى اللاجئين في مخيم العروب لإطلاق مبادرة جمع تبرعات لصالح الشقيقين المريضين من مخيم الدهيشة[27] وفي متابعة هذه القضية نشرت إحدى الصحف المحلية الصادرة في الضفة الغربية مناشدة اللاجئ الذي أفاد بأنه وشقيقه يعانون من مرض وراثي، ما يستدعى زراعة كلى لكل منهما، وهذا ما يترتب عليه جمع مبلغ كبير، يبلغ 75 ألف دولار لكُل منهما، وتمّت مناشدة رئيس السلطة الفلسطينية بهذا الخصوص[28].

جاء ذكر القضايا السابقة، لتوضيح المعاناة اليومية للاجئين، وهي كأمثلة غيض من فيض، ويقصد بتوضيح معاناة اللاجئين، التدليل على مدى معاناتهم، وأنّ ما ورد في دراسات سابقة، هي قضايا ما تزال مستمرة. وسيتم التطرق إلى واقع اللاجئين واحتياجاتهم في خضم تلك المعاناة من خلال

23 مصطفى يونس، مدير مكتب وكالة الأونروا في مخيم الدهيشة، مدينة بيت لحم، مكتب خدمات وكالة الأونروا – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

24 استند الباحث إلى وسائل الإعلام المحلية الرسمية والشعبية الفلسطينية، في متابعة تلك المناشدات والشكاوى والتي تم إيراد بعض منها فقط في هذا البحث.

25 صفحة "المركز الإعلامي - مخيّم بلاطة" على موقع Facebook، https://www.facebook.com/BalataMedia/photos/a.562629203856633/2825843270868537/?type=3&theater، (استرجع: 27/2/2020).

26 علي سمودي، "مريضة من مخيم جنين بحاجة لمساعدة لإجراء عملية جراحية"، جريدة القدس، 27 نيسان 2020، (العدد: 18215)، ص2.

27 صفحة " مخيم العروب الآن" على موقع Facebook، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=136544821316567&id=100760618228321، (استرجع بتاريخ: 11/5/2020).

28 نجيب فراج، "شقيقان يواجهان فشلًا كلوياً وراثياً.. ويناشدان بمساعدتهما لتجاوز المعاناة"، 13 أيار 2020، جريدة القدس، (العدد: 18231)، 2.

البحث في مسألة التمثيل السياسي للاجئين وعلاقة اللاجئين بوكالة الأونروا ومكانة المخيم في القضية الفلسطينية.

3.2 واقع وقضايا اللاجئين في الضفة الغربية:

3.2.1 التمثيل السياسي للاجئين:

شكل اللاجئون الرافد الرئيس للحركة الوطنية الفلسطينية بعد أحداث النكبة، كونها شكلت القاعدة الجماهيرية والحاضنة الشعبية التي اعتمدت عليها القوى السياسية الفلسطينية، وظهرت المخيمات كواجهة لحركة التحرر الفلسطينية بما في ذلك من إحالة على تجسيد حق العودة. وكانت هذه السمة ملازمة للمخيم الفلسطيني، سواء كانت مخيمات الشتات أو المخيمات في داخل فلسطين، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المخيمات كان لها دور تاريخي دائم في تشكيل حاضنة اجتماعية للنضال والمقاومة الفلسطينية داخل وخارج فلسطين.[29]

وعلى الرغم من ذلك الدور التاريخي للاجئين في القضية الفلسطينية؛ أسفر إعلان المبادئ وما ترتب عليه من اتفاقيات -المعروفة بأوسلو- عن تراجع قضية اللاجئين عن أجندة منظمة التحرير الفلسطينية، وإخضاعها للمساومات السياسية، كون إعلان المبادئ كان تجسيداً للرؤية الأمريكية- الإسرائيلية في تلك الفترة دون الاستناد إلى القانون الدولي، حتى إن الإعلان المشار إليه قام بتحييد وتجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، الأمر الذي ترتب عليه تنصل منظمة التحرير الفلسطينية من مسؤوليتها تجاه اللاجئين.[30]

وكانت قضية اللاجئين إحدى تلك القضايا التي تم إرجاؤها إلى مفاوضات أو "تفاهمات" الحل النهائي، كما نصّ عليه إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بمعنى أن منظمة التحرير الفلسطينية استمرت في تنصلها من المسؤولية تجاه قضية اللاجئين، الذي بدأ منذ إعلان الاستقلال عام 1988، لتبقى قضية اللاجئين عالقة ومقيدة باتفاقيات وتفاهمات، حجّمت من دور اللاجئين التاريخي والمستقبلي في القضية الفلسطينية.[31]

29 بلال عوض سلامة، «اللاجئين الفلسطينيين ومسألة التمثيل في الخطاب السياسي». الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 11 أكتوبر2015، http:/:/www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=488250، (استرجع بتاريخ: 25/5/2020).

30 رندة فرح، «علاقة مضطربة ولكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون»، 6 كانون الأول 2010، https://cutt.us/6cDx8، (استرجع بتاريخ: 11/5/2020).

31 ياسر درويش، "الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام"، (رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت،

أدى ذلك إلى تحول حق العودة من جوهر القضية الفلسطينية، إلى موضوع عارض ومادة للمساومات السياسية، واجهتها المخيمات في الضفة الغربية بحراك اجتماعي وسياسي، بما تمثله من وحدة اجتماعية تحمل دلالة سياسية. حيث شهد العام 1995 أول تحرك شعبي لحماية حق العودة من خلال عقد مؤتمر الفارعة، في خضم السعي نحو تشكيل حراك ضاغط من أجل الحفاظ على حق العودة. وقد حمل هذا المؤتمر رمزية عالية، بتزامن انعقاده مع ذكرى الانتفاضة الأولى، بما يحيل على إعادة الاعتبار لحق العودة عنصراً جوهرياً في القضية الفلسطينية.[32]

وببدء بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وانتشارها التدريجي في الضفة الغربية؛ أخذت وزارة الحكم المحلي زمام الإشراف على المخيمات، من خلال تأسيس لجان خدمات طوعية تم اختيار عدد أعضائها حسب ظروف كل مخيم وبالنسبة لعدد سكانه، واستناداً لتوافق القوى السياسية في المخيم. ومن ثم تمّت المصادقة على هذه التشكيلات من وزارة الحكم المحلي وكانت أول لجنة خدمات تشكلت في مخيم عقبة جبر، وتبعها مخيما عين السلطان والفارعة. وأخذ هذا التشكيل يُعمّم على المخيمات الأخرى بموجب مصادقة وزارة الحكم المحلي عام 1994 تحت مسمى "لجان الخدمات في المخيمات الفلسطينية" واستمرت وزارة الحكم المحلي بالإشراف على تلك اللجان حتى عام 1996.[33]

ووكانت دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن اللاجئين، والتي تعلن أنها تقوم بالدفاع عن حقوق اللاجئين وتسعى لتعزيز صمودهم، كما تهدف إلى تنفيذ القرار 194 القاضي بعودة اللاجئين. وقد أكدت الدائرة مسؤوليتها عن اللاجئين والتعامل مع وكالة الأونروا، وتقديم الخدمات للاجئين وتطوير المخيمات، في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع الوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية، بشكل لا يتعارض مع وكالة الغوث وبموجب ذلك تداخل عملها مع عمل وزارة الحكم المحلي، وترتب على ذلك عقد ورشة عمل في أريحا بتاريخ 26/4/1997 لاحتواء هذا التداخل.[34]

2004)، 55-54.

32 علاء العزة، «اللجان الشعبية في مخيمات الضفة: قراءة أولية»، موقع فلسطين الإلكتروني، نيسان 2011، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1854، (استرجع بتاريخ: 22/1/2020).

33 عبد الرحمن المغربي، «لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية 1996 - 2004»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عدد 7 (2006)، 361.

34 المصدر السابق، 362.

وتمثلت ردة الفعل حيال ذلك التداخل برفض تعامل وزارة الحكم المحلي مع المخيم كهيئة محلية تشكل رديفاً للبلديات. وترتب على ذلك تصدي الأطر المؤسسية والفعاليات الوطنية في المخيمات لذلك النهج الذي تتبعه وزارة الحكم المحلي، على اعتبار أنها محاولة لتوطين اللاجئين أو تطبيع واقع اللجوء. وبموجب ذلك الرفض تم تشكيل اللجان الشعبية، التي أخذت من منظمة التحرير واعتبرتها مرجعية لها وتستقي شرعيتها منها. وقد اعتبر البعض أن هذه الخطوة كانت بمثابة تحايل على الحراك الشعبي، بدعوى أنّ اللجان الشعبية وتشكيلها كانت واحدة من آليات فرض نفوذ السلطة ومشروعها السياسي على المخيمات، باسم شرعية منظمة التحرير.[35]

ولاحقاً لتأسيس السلطة الفلسطينية وانتشار أجهزتها الإدارية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد مرّ اللاجئون في حالة حرجة تحت سلطة الحكم الذاتي بعد أنّ أسست لتقسيم –مفاهيمي وأيديولوجي- بين لاجئي 8491 ونازحي 7691 ما أسهم في تشويه حق العودة. وهذا ما وضع مسألة تمثيل اللاجئين على المحك، حيث أصبحت مسألة التمثيل السياسي للاجئين خاضعة للمساومات السياسية، ومحكومة بالبرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، لا سيّما وأن مسألة تمثيل اللاجئين سياسياً ليست مشمولة في تفويض الأونروا، وهذا ما دفع اللاجئين نحو البحث عن سُبل التمثيل السياسي العادل لهم.[36]

3.2.2 العلاقة بين اللاجئين ووكالة الاونروا:

على الرغم من عدم استئثار وكالة الأونروا بصفة تمثيلية (تمثيل سياسي للاجئين)؛ إلا أن هنالك دراسة ميدانية أجريت في مخيمات الضفة الغربية، أظهرت بأن وجهة نظر اللاجئين حيال الوكالة لا تقتصر على كونها مؤسسة خدماتية وإغاثية، بل إن دورها في قضايا اللاجئين مثل حق العودة، ودور الوكالة من عدمه في إيجاد حل جذري لقضية اللاجئين هو دور ماثل في ذهن اللاجئ، ومردّ ذلك إلى انخراط الوكالة في كافة تفاصيل حياة اللاجئين، وبهذا الصدد ترتبط الوكالة في ذهن اللاجئ كونها شاهداً حيّاً على النكبة، وتحيل على دلالات سياسية أكثر منها منظمة خدماتية – إغاثية، لنسبة لا بأس بها من اللاجئين.[37]

35 العزة، «اللجان الشعبية في مخيمات الضفة»، مصدر سابق.

36 ريكاردو بوكر، «الأونروا واللاجئون الفلسطينيون: تاريخ متداخل»، المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات، عدد 11 (2010)، 152 - 153.

37 نورما حزبون، «مأسسة الاستثناء: الأونروا وتقويض الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين» (رسالة ماسجتير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2016)، 97

ولذلك تتعرض وكالة الأونروا لمخططات من شأنها إنهاء عملها أو تقويضه، وتجدر الإشارة أن تلك المخططات ليست بالجديدة، بل هي امتداد لعديد من المحاولات التي رافقت الوكالة منذ نشأتها ارتباطاً بدلالتها السياسية والتاريخية كشاهد على النكبة من جهة، ونظراً لطبيعتها المؤقتة من جهة أخرى. وأحياناً ما يتم استغلال الالتباس القائم ما بين الإغاثة والتشغيل في عمل الوكالة. وهذا ما يحيل على مقاربتين اثنتين لتصفية دور الوكالة، الأولى مقاربة اقتصادية - اجتماعية ترتبط بمفهوم التوطين، وتقوم على تفسير تفويض الأونروا ومحاولات تكييفه وإخضاعه لمصالح الدول الساعية لتصفية حق العودة. وهذا ما يؤدي للمقاربة الثانية، التي تتمثل بكونها مقاربة سياسية تقوم على ممارسة الضغوطات السياسية المباشرة والمُعلنة على المجتمع الدولي، والتي تتمظهر في الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، وربطها باشتراطات ومتطلبات "عملية السلام". [38]

أما فيما يتعلق بآلية عمل وكالة الأونروا وعملها تحت ضغوطات مختلفة؛ فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة كانون الأول/ ديسمبر 2019، بأغلبية ساحقة لصالح تمديد ولاية الأونروا حتى سنة 2023، ونشرت الوكالة تفصيلاً لتوزيع خدماتها الأساسية، وجاءت على النحو التالي: حظي التعليم بالنسبة الأكبر من ميزانية الوكالة التي بلغت 447 مليون دولار أمريكي، الصحة 123 مليون دولار أمريكي، الإغاثة 58 مليون دولار أمريكي، دعم البرامج 74 مليون دولار أمريكي، برامج متعددة 41 مليون دولار أمريكي، الإدارة التنفيذية 33 مليون دولار أمريكي، وحظيت الحماية بمليون دولار فقط.[39]

وفي معرض تعريف الوكالة عن دورها في مسألة الحماية؛ فهي لا تضع نفسها بمكان الطرف الذي من شأنه حل الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وتضطلع -حسب تعريف الوكالة بنفسها- بمهمة تلبية الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في ظروف صعبة وغير آمنة. وبهذا الصدد اتجه مفهوم الوكالة حول الحماية نحو الحفاظ على حقوق الفئات المهمشة ومكافحة العنف وكافة أشكال الاستغلال[40]

38 جابر سليمان، أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والآفاق وسبل المواجهة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، 10

39 المصدر السابق، 5.

40 المصدر السابق، 5.

3.2.3 المخيمات كشاهد حيّ على النكبة:

شكّل المخيم حيزاً جغرافياً ووحدةً اجتماعية ناشئة بعد العام 8491 ليصبح بذلك إطاراً للعلاقات الاجتماعية لعدد كبير من الفلسطينيين اللاجئين، الذين ينحدرون في غالبيتهم من أصول قروية دون وجود فوارق طبقية بينهم، لأن أحداث النكبة أسفرت تمزيق النسيج الاجتماعي للفلسطينيين، ومردّ المجادلة بغياب أي فوارق طبقية –لاحقاً- بين اللاجئين، يعود إلى ما أسفرت عنه النكبة من انتزاع الفلسطينيين من أرضهم، التي كانت تمثل وسيلة الإنتاج الأساسية قبل النكبة. [41]

وأمام ذلك الواقع، ومع بداية تشكل المخيمات أخذت بعض الجمعيات الخيرية المحلية على عاتقها مساعدة اللاجئين. واستمر هذا الوضع قائماً حتى عام 9491 وهو العام الذي أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 203 القاضي بتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي باشرت أعمالها في أيار عام 0591، وبمجرد مباشرة الوكالة لأعمالها، اضطلعت بمسألة إغاثة اللاجئين وتأمين احتياجاتهم الضرورية فيما يقارب 06 مخيماً فلسطينياً. [42]

واجهت مسألة مواصلة نمط الحياة التي اعتاد عليها اللاجئون في قرى ومدن فلسطين قبل النكبة في المخيمات الفلسطينية في البداية أمرين متناقضين: الأول تمثل بالتنازع الاجتماعي، والثاني كان التضامن الاجتماعي، وقد أدى احتلال الضفة الغربية إلى تغليب التضامن على التنازع لمواجهة الاحتلال. وشمل هذا التضامن عدة مظاهر تمثلت بالروابط الشخصية، الشعور المشترك بالاضطهاد والظلم والمصير المشترك، الشعور المشترك أيضاً بالحنين إلى الوطن، ما دفع اللاجئين إلى اتخاذ الصيغة الجماعية لمواجهة المشاكل الحياتية واليومية، سواء تمثلت باعتداءات الاحتلال، أو ما ترتب على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الضفة الغربية. [43]

41 موقع المجموعة 194 الإلكتروني، "المخيمات الفلسطينية: النشأة...الأوضاع...الحنين وحق العودة..!"، 4 حزيران 2007، https://group194.net/article/6357، (استرجع: 28/3/2020).

42 وسيم وني، "المخيمات الفلسطينية الأزمة القديمة المتجددة تحت المجهر"، أمد للإعلام، 8 حزيران 2017، https://amad.ps/ar/post/177059، (استرجع بتاريخ: 28/1/2020).

43 ناصر، الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة، 174.

على الرغم من معاناة اللاجئين إثر النكبة ووقعها الكارثي على نسيجهم الاجتماعي؛ إلا أنهم سرعان ما بادروا إلى تنظيم أنفسهم بمجرد استقرارهم النسبي داخل المخيمات، وأخذ ذلك التنظيم يتجه نحو بناء المؤسسات المختلفة التي تساهم في تنشئة الأجيال الصاعدة من اللاجئين، حيث هدفت تلك المؤسسات إلى بناء شخصة اللاجئين، وأخذت بُعداً وطنياً يقوم على الارتباط بالأرض والوطن. لا سيّما وأن تعدد المؤسسات في المخيمات يُعزى إلى تعدد احتياجات اللاجئين وتنوعها، بالإضافة إلى ارتباطها بعوامل أخرى، كالنوع الاجتماعي، معدل الأعمار، ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من العوامل. [44]

وتأتي هذه المؤسسات، بدافع الشعور بالحاجة إلى منصة للدفاع عن الحقوق وتلبية الاحتياجات داخل المخيم، وتنشأ نتيجة نقص الخدمات من تعليمية وصحية وغيرها، وهي محاولة لتنظيم البيئة داخل المخيم، لا سيّما في ظل الظروف السياسية المتقلبة التي تُعلي من المصالح الحزبية على قضايا اللاجئين من جهة، والأزمة المالية التي تواجهها وكالة الأونروا من جهة أخرى، ومردّ ذلك إلى شعور اللاجئين بالانكشاف الذي يحتاج إلى تنظيم مجتمع اللاجئين عبر تفعيل المؤسسات في المخيم. [45]

شهدت عملية بناء المؤسسات في المخيمات أبعاداً إضافية عن تلك التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع الأهلي، وتمتاز هذه المؤسسات باعتبارها أطراً تعزز من صمود اللاجئين وتمسكاً بحق العودة. كما أن عدد من تلك الأطر المؤسساتية برزت في ظل تحييد المخيمات عن "خطط التنمية"، وفي ظل ظروف معيشية صعبة تشهدها المخيمات؛ ارتبطت بخطط سياسية في المناطق الفلسطينية. ومن هذا المنطلق تمّ إنشاء مؤسسات ذات طابع إغاثي وخدماتي. [46]

وتختلف مجالات العمل في هذه المؤسسات تبعاً للأهداف وطبيعة الفئة المستهدفة. وبرغم ذلك فإن هناك توجهاً عاماً في المخيمات نحو تأسيس المؤسسات التي تُعنى

44 عماد عبد اللطيف اشتية، "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عدد 15 (2009)، 14 – 15.

45 خليل شاهين، مدير البرامج في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، مدينة رام الله، (15/1/2020).

46 نادر سعيد وأيمن عبد المجيد، البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، (بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2001)

بالشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن هناك أطراً جهوية وعائلية تقريباً في كل مخيم، بالإضافة إلى نشاط اللجان التابعة للفصائل الفلسطينية، وخصوصاً على مستوى المؤسسات ذات الطابع التمثيلي والجماهيري كاللجان الشعبية. [47]

بناءً على تلك المعطيات التي تشترك فيها مخيمات الضفة الغربية، سيتناول الفصل القادم نبذة عامّة عن مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، ومن ثم الانتقال إلى عرض نتائج المسح الميداني لإبراز العوامل التي تؤثر في تحديد أولويات واحتياجات اللاجئين.

47 المصدر السابق، 16.

4

مخيم الدهيشة: دراسة حالة

4.1 نبذة عن المخيم:

تأسس مخيم الدهيشة عام 1949 فوق مساحة من الأرض تبلغ 0.31 كيلومتراً مربعاً ضمن حدود بلدية بيت لحم. وتنحدر أصول سكان المخيم من 45 من القرى الواقعة غرب منطقة القدس وغرب منطقة الخليل. وتمّ تشييد المخيم على قطعة من الأرض قامت وكالة الأونروا باستئجارها من الحكومة الأردنية. أما عن واقع البنية التحتية في المخيم فتذكر الوكالة أن 15% من المساكن ليست متصلة بنظام الصرف الصحي العام. [48]

وحول الواقع الديمغرافي في المخيم، تشير إحصائيات وكالة الأونروا إلى أن حوالي 13،000 لاجئ مسجل يسكنون مخيم الدهيشة. وفيما يتعلق بالمؤسسات الخدماتية، يحتوي المخيم على مدرستين، مركز توزيع أغذية واحد، مركز صحي واحد تابع للأونروا، -وهناك مركزان خاصان آخران- مركز تأهيل مجتمعي واحد، مركز واحد للطفولة، مركز واحد لبرامج المرأة. ويعاني اللاجئون بشكل عام -حسب وكالة الأونروا- من ارتفاع نسبة البطالة واكتظاظ المدارس وتهالك البنية التحتية. [49]

ونظراً لعدم وجود تحديث على معلومات الوكالة عن المخيم، قام الباحث خلال المقابلات التي عقدها بالسؤال عن تحديث المعلومات عن المخيم، وتبين أنّ تعداد مخيم الدهيشة يبلغ 16 ألف لاجئ يسكنون على مساحة أقل من نصف كيلومتر مربع، وفي أصول اللاجئين تبين أن سكان المخيم قدموا من 46 قرية مهجّرة عام 1948. [50]

أما بخصوص أهم القضايا التي يشهدها المخيم فتتمثل بأن نسبة التعليم عالية جداً، وهناك أيضاً نسبة عالية من البطالة، وبشكل عام فإن مخيم الدهيشة من أكثر المخيمات في الضفة الغربية التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة على اعتبار أنه توجد نسبة عالية جداً ممن هم ممنوعون أمنياً من

48 الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا، "مخيم الدهيشة"، https://cutt.us/5G9BC، (استرجع بتاريخ: 13/5/2020).

49 المصدر السابق.

50 خالد الصيفي، المدير التنفيذي لمؤسسة إبداع لتنمية قدرات الطفل، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة إبداع – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

العمل في "السوق الإسرائيلي"، وأيضاً بسبب ارتفاع نسبة خريجي الجامعات العاطلين عن العمل. لكن القضية الأساسية التي يشهدها المخيم؛ هي ذلك التحدي اليومي القائم أمام اللاجئين والمتثمل في استمرار اعتداءات الاحتلال من جهة، واستمرار حالة اللجوء من جهة أخرى. [51]

ويتسم مخيم الدهيشة بوجود تعددية سياسية انعكست في تشكيل اللجنة الشعبية التي ضمت ممثلين عن ثلاثة فصائل سياسية، بالإضافة إلى كونها تضم أشخاصاً ذوي كفاءة مهنية، أهّلتهم للانخراط في أنشطة اللجنة الشعبية.[52] ولا تقتصر التعددية على اللجنة الشعبية؛ بل إنها تمتد لتشمل تعدد المؤسسات العاملة في المخيم، والتي تهتم بقضايا اللاجئين وتقديم الخدمات لهم، فتوجد مؤسسات تُعنى بفئات اجتماعية معينة، ومؤسسات تعنى بنشاطات فنية وثقافية ورياضية ذات بُعد وطني،[53] ومؤسسات أخرى تسعى لتقديم مشاريع صغيرة تساعد اللاجئين –من نظير الاقتصاد المنزلي. [54]

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين تلك المؤسسات واللاجئين في مخيم الدهيشة؛ برزت ثلاثة آراء، تمثل الأول بإثارة مسألة الدعم المشروط، وأثره على تجاوز أولويات اللاجئين، [55] والرأي الثاني يجادل بأهمية المؤسسات، لكن دون وجود "استنساخ" لها، في إشارة إلى أن كثرة هذه المؤسسات قد تشتت الجهود الرامية إلى تعزيز صمود اللاجئين.[56] أما الرأي الثالث فيجد أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه المؤسسات كونها على صلة مباشرة باللاجئين، ولها دور مهم في التنشئة الاجتماعية، وإعادة إنتاج الهوية الوطنية والحفاظ على حق العودة. [57]

بعد تقديم نبذة عن مخيم الدهيشة توضِّح أوضاع اللاجئين، وبعضاً من العوامل التي تدخل ضمن تحديد أولويات واحتياجات اللاجئين في مخيم الدهيشة؛ يقدم المحور التالي تحليل نتائج المسح الميداني في المخيم، كما يتضمن تعليقات على تلك النتائج من خلال المقابلات التي تمّ إجراؤها بالإضافة إلى الاستناد إلى تعليقات اللاجئين على الأسئلة المفتوحة في الاستبيان.

51 المصدر السابق. 50
52 نضال أبو عكر، مصدر سابق.
53 خالد صيفي، مصدر سابق.
54 لؤي، أحد المتطوعين في مؤسسة "كرامة" العاملة في المخيم، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة كرامة – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).
55 المصدر السابق.
56 تكرر هذا الطرح في القسم المفتوح من نموذج الاستبيان الذي تم توزيعه على اللاجئين في مخيم الدهيشة.
57 خالد الصيفي، مصدر سابق.

4.2 تحليل نتائج المسح الميداني حول الاحتياجات والأولويات في مخيم الدهيشة:

يتناول هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة حول واقع المخيم على عدة مستويات، ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من اللاجئين؛ تناولت الاحتياجات والأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين في المخيم. حيث تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة وبعض من الأسئلة المفتوحة، التي سيتم استعراضها في المحور التالي.

4.2.1 الاحتياجات السياسية:

التمثيل السياسي للاجئين في مخيم الدهيشة:

أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 24 فرداً أجابوا بـ "موافق" على أن تمثيل اللاجئين في المؤسسات الرسمية يدخل ضمن الاحتياجات والأولويات السياسية للاجئين في المخيم؛ يعدُّ ضرورياً، بما شكل نسبة بلغت 77.4%، مقابل 3 أفراد أجابوا بـ "غير موافق" ليشكلوا نسبة بلغت 9.7%، وأجاب 4 أفراد بـ "محايد" على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 12.9%، كما يوضح الشكل رقم (1).

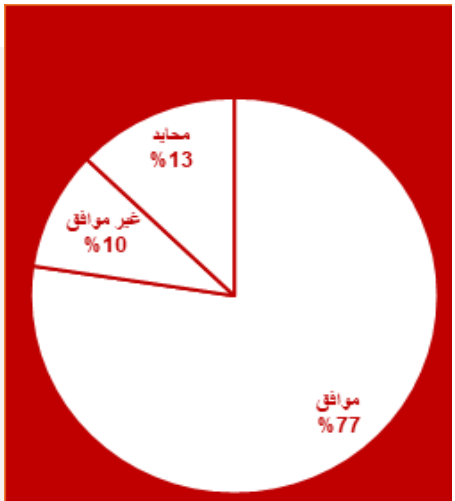

الشكل رقم (1).

ولدى السؤال عن غياب التمثيل السياسي وتأثيره على حق العودة وأولويات اللاجئين السياسية؛ أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 52 فرداً أجابوا بـ "موافق" على أن غياب التمثيل السياسي للاجئين في المخيم يتعارض مع تحقيق أولوياتهم السياسية، وعلى رأسها حق العودة، بما شكل نسبة بلغت 6.08%، مقابل 4 أفراد أجابوا بـ "غير موافق" ليشكلوا نسبة بلغت 9.21%، وأجاب فردان فقط بـ "محايد" على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 5.6%، كما يوضح الشكل رقم (2).

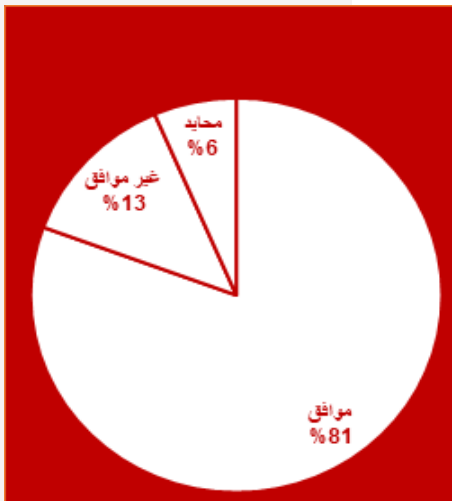

الشكل رقم (2).

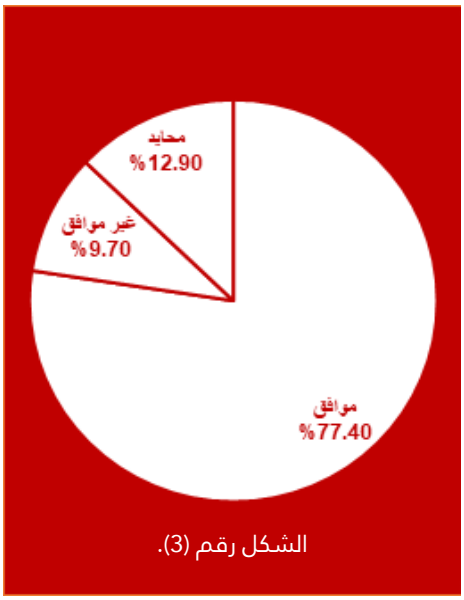

الشكل رقم (3).

وفي ذات السياق المتصل بالتمثيل السياسي للاجئين من خلال المؤسسات العاملة في المخيم؛ أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 24 فرداً أجابوا بـ "موافق" على أن طريقة اختيار المؤسسات في المخيم يجب أنّ تكون بالانتخاب الحُر، وحق لكل اللاجئين في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 77.4%، مقابل 3 أفراد أجابوا بـ "غير موافق" ليشكلوا نسبة بلغت 9.7%، وأجاب 4 أفراد بـ "محايد" على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 12.9%، كما يوضح الشكل رقم (3).

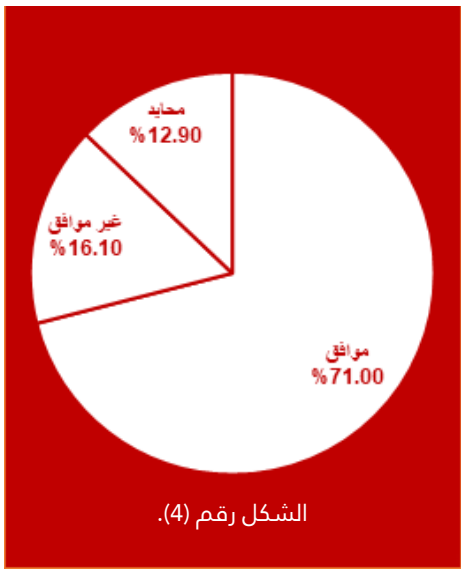

الشكل رقم (4).

كما أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 22 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن طريقة اختيار المؤسسات في المخيم يجب أن تكون بالانتخاب الحُر وحق لكل اللاجئين في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 71%، مقابل 5 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 16.1%، وأجاب 4 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 12.9%، كما يوضح الشكل رقم (4).

أما عن واقع التمثيل السياسي للاجئين في مخيم الدهيشة؛ أشار نائب رئيس اللجنة الشعبية في المخيم، (نضال أبو عكر) أنّ اللجنة الشعبية يتم تشكيلها بناءً على ما هو معمول فيه وفق النظام الذي أقرته منظمة التحرير ودائرة شؤون اللاجئين، التي تحدثت بالأساس عن تشكيل هيئة عامة من أبناء المخيم، والتي تتمثل بالقوى السياسية والمؤسسات الاجتماعية داخل المخيم، ويتم اختيار أعضاء اللجنة الشعبية بموجب التوافق الفصائلي أو من خلال الانتخابات. وذكر أنّ اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة؛ تشكلت بناءً على توافق بين ثلاثة فصائل سياسية وشخصيات مستقلة وكفاءات.[58]

58 نضال أبو عكر، مصدر سابق.

وفيما يتعلق بدور اللجنة الشعبية على مستوى التمثيل السياسي للاجئين، أشار أبو عكر إلى أن اللجنة الشعبية تابعة لدائرة شؤون اللاجئين، إحدى مؤسسات منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لفلسطين، وبالتالي لا يوجد تمثيل محلي أو ضيق، بل إن منظمة التحرير هي الإطار المؤسسي التمثلي للّاجئين، فيما يتعلق بحق تقرير المصير وحق العودة، وبالتالي لا يُمكن اعتبار دور اللجنة الشعبية بأنها ممثل سياسي للاجئين، بل يتمثل دورها بمتابعة القضايا الخدماتية واحتياجات اللاجئين في ظل الأوضاع الصعبة التي تشهدها المخيمات، بالإضافة إلى كون اللجنة الشعبية أداة ضغط على وكالة الأونروا للوصول لحقوق اللاجئين

وبالتالي فإن منظمة التحرير هي من تعبر عن الشخصية الفلسطينية، وبرنامج الإجماع الوطني الذي يتمسك بحق العودة وتقرير المصير ولا تطرح اللجان الشعبية نفسها كممثل للاجئين برؤية وبرنامج مختلفين عن منظمة التحرير؛ بل إن اللجنة الشعبية جزء من منظمة التحرير وبرنامجها وميثاقها الذي يتمسك بالرؤية الوطنية الفلسطينية. وفي الوقت الذي تقوم فيه اللجنة الشعبية بتقديم الخدمات عبر المساعدات التي تصل من المنظمة أو الموازنات التي تُقدَّم من وكالة الأونروا في المخيم؛ تسعى اللجنة الشعبية نحو تعزيز صمود اللاجئين داخل المخيم، ليتمكنوا من الصمود، وللحد من إمكانية انهيار هوية اللجوء. [59]

وفي رؤية مختلفة حيال التمثيل السياسي للاجئين؛ يجادل ناجي عودة (متطوع في مؤسسة "ليلك" وعضو هيئة إدارية في مركز بديل)، بأن هناك تمثيل سياسي للاجئين، سواء كان على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ولكن بمنظور مختلف، حيث أشار إلى أنّ مسألة تمثيل اللاجئين شهدت استقطاباً في سياق مصالح فصائلية ومشاريع سياسية ضيقة. وذلك من خلال –على سبيل المثال لا الحصر- استقطاب اللاجئين في مناصب قيادية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لافتاً إلى أنّ تلك المؤسسات لا تمثل خيار اللاجئ، وتخضع مسألة التمثيل تلك لتأثيرٍ من الفئوية. [60]

59 المصدر السابق.

60 ناجي عودة، متطوع في مؤسسة "ليلك" وعضو هيئة إدارية في المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة ليلك في مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

سؤال الحماية في المخيم:

فيما يتعلق بمسألة حماية المخيم من حيث هي أولوية وحاجة ضرورية، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 24 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن مسألة حماية المخيم تدخل ضمن احتياجات وأولويات اللاجئين السياسية ، بما شكل نسبة بلغت 77.4%، مقابل 4 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 12.9%، وأجاب 3 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 9.7%، كما يوضح الشكل رقم (5).

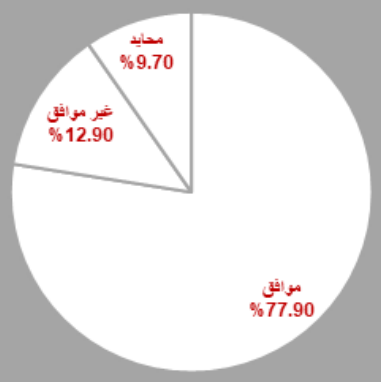

الشكل رقم (5).

وحول آليات تحقيق حماية اللاجئين والمخيمات، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 11 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن القرارات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين تتفق مع أولويات اللاجئين السياسية.، بما شكل نسبة بلغت 35.5%، مقابل 12 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 38.7%، وأجاب 8 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 25.8%، كما يوضح الشكل رقم (6).

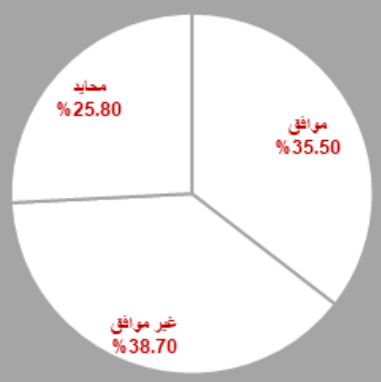

الشكل رقم (6).

كما أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 29 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أنه يترتب على السلطة الفلسطينية المساهمة بإجراءات من شأنها حماية تمثيل اللاجئين والمخيم بما شكل نسبة بلغت 93.5%، مقابل فرد واحد فقط أجاب بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 3.25%، وأجاب فرد واحد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.25%، كما يوضح الشكل رقم (7).

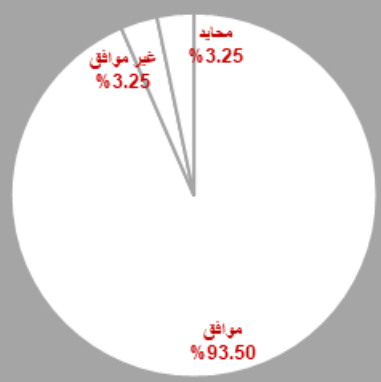

الشكل رقم (7).

ولدى السؤال عن دور منظمة التحرير الفلسطينية المتوقع/ المرتقب في حماية المخيمات، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 28 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أنه يترتب على منظمة التحرير الفلسطينية المساهمة بإجراءات من شأنها حماية تمثيل اللاجئين والمخيم، بما شكل نسبة بلغت 90.3%، مقابل فرد واحد أجاب بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 3.25%، وأجاب فردين اثنين بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 6.5%، كما يوضح الشكل رقم (8).

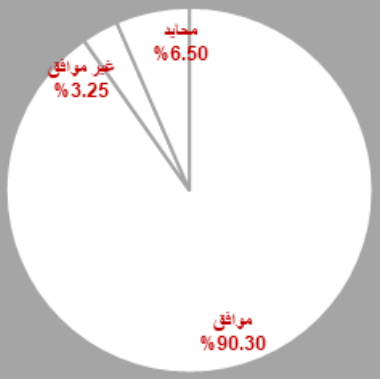

الشكل رقم (8).

أما عن واقع الحماية في المخيم، فقد تمّ تقصي ماهية الحماية والمقصود بها وآليات تنفيذها، حيث أفاد مدير مخيم الدهيشة، السيد مصطفى يونس بأن الوكالة تقوم بمساعدة العائلات التي تتعرض بيوتها لاقتحام جنود الاحتلال، وتتمثل تلك المساعدة بتوثيق الاعتقالات وتصليح ما ينتج عن مداهمة المنازل مثل تحطيم الأبواب والنوافذ. كما أنّ مسألة الحماية –حسب رؤية الوكالة- تتمثل أيضاً بحماية الأطفال والنساء من العنف. ولدى السؤال عن الأسباب التي جعلت مسألة الحماية تحظى بأقل دعم مالي في موازنة الأونروا، أفاد يونس بأن النسبة الأكبر هي 05-85% لصالح التعليم، لأن عدد المدارس كبير جداً، وتنتشر في 5 أقاليم، ودائماً ما تكون النسبة الأكبر للتعليم، والنسبة التي تليها للخدمات الاجتماعية، مثل قضايا الشؤون الاجتماعية والعيادات الصحية، وصولاً إلى الحماية التي تُعدُّ قسماً مستحدثاً ضمن برامج عمل وكالة الأونروا.[61]

ويقدم نائب رئيس اللجنة الشعبية رؤية مختلفة لمسألة الحماية، حيث اعتبر أنّ وكالة الأونروا تنسحب من مسؤليتها في المخيم لا سيّما بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويجادل بأن ما تقوم به الوكالة من تقليص خدماتها ليس إلا مبررات بالنسبة للدور المطلوب والمتوقع من الوكالة. ويجب تفعيل دورها كهيئة دولية مسؤولة عن اللاجئين في فلسطين لحين احقاق حقهم بالعودة. وعلّق على ذلك في سياق ما يتعرض له المخيم من انتهاكات وقمع قوات

61 مصطفى يونس، مدير مكتب وكالة الأونروا في مخيم الدهيشة، مدينة بيت لحم، مكتب خدمات وكالة الأونروا – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

الاحتلال، ويرى أبو عكر أنه من الضروري فضح هذه الانتهاكات، حيث أنه منذ عام 2015 وحتى منتصف عام 2020 ارتقى 8 شهداء من الشباب والأطفال في المخيم، ومئات من الإصابات وما لا يقل عن 70 – 80 أسير من المخيم في السجون الاسرائيلية، ما استدعى التفكير بتشكيل لجنة عبر دعوة مؤسسات حقوقية وقانونية، لرفع قضية لمحكمة العدل الدولية جراء تلك الاعتداءات وكإحدى آليات الحماية المتاحة والمتوقعة [62]

حق العودة

تم طرح سؤال حق العودة في سياق الإطار العام للدراسة والمتمثلة باحتياجات وأولويات اللاجئين، حيث أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 29 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن تحسين الظروف المعيشية في المخيم لا يتعارض مع حق العودة كحق سياسي وتاريخي للاجئين، بما شكل نسبة بلغت 93.5%، مقابل فرد واحد فقط أجاب بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 3.25%، وأجاب فرد واحد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.25%، كما يوضح الشكل رقم (9).

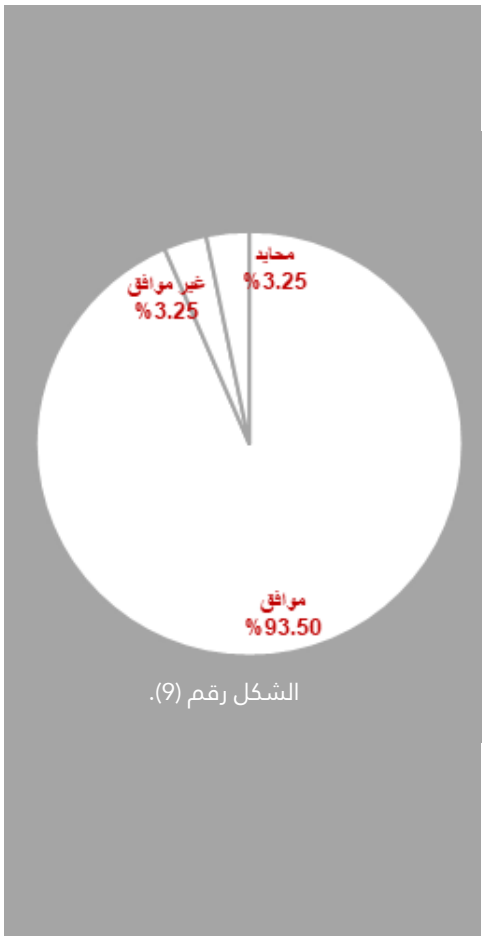

الشكل رقم (9).

أما عن واقع حق العودة في المخيم، أشار الاستاذ خالد الصيفي، المدير التنفيذي لمؤسسة ابداع لتنمية قدرات الطفل أن المؤسسات العاملة في المخيم تمارس أنشطتها وفعالياتها سواء كانت الرياضية أو الفنية أو الأكاديمية تعد وسيلة وليست هدف، بمعنى أنّ الرافد الأساسي لعمل هذه المؤسسات هو التذكير بحق العودة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعمل مؤسسة إبداع على تنشئة الأطفال استناداً إلى حق العودة، من خلال المسابقات الرياضية والثقافية.[63]

63 خالد الصيفي، مصدر سابق.
62 نضال أبو عكر، مصدر سابق.

وتأتي تلك التنشئة في ظل واقع سياسي أسست له اتفاقية أوسلو، يتمثل بتراجع قضية اللاجئين إلى الحد الذي باتت فيه المطالبة بحق العود، تعد مطالبة راديكالية.[64] وعلى صعيد يتمثل دور وكالة الأونروا حيال حق العودة، من خلال توثيق سيرة اللاجئين ودعم حق العودة والحفاظ على هوية اللجوء، ويفيد مدير مكتب الوكالة في مخيم الدهيشة أن هذت هو سبب الهجوم الإسرائيلي – الأمريكي على الوكالة وهي حفاظ على هوية اللجوء.[65]

أما فيما يتعلق بإجابات اللاجئين على الأسئلة المفتوحة في الاستمارة حيال الأولويات والاحتياجات السياسية، قد تمحورت حول هذه الآراء، «المساواة بين الفئات الغنية والفقيرة فيما يتصل بعملية اتخاذ القرار، وعدم استغلال الفئات الفقيرة لأهداف سياسية». كما تمحورت الإجابات حول التمثيل السياسي للاجئين حول: «تمثيل اللاجئين في مؤسسات السلطة و»إعطاء اللاجئين الحق في اختيار أولوياتهم وحقهم في تقرير المصير.» من جهة ومشاركتهم بأي قرار يتعلق بقضيتهم وتمثيلهم بمؤسسات حقيقية قائمة على الانتخاب بالإضافة إلى طرح يدعو لتشكيل ضغط سياسي دولي لإحقاق حقوق اللاجئين في مقدمتها حق العودة، وجاءت عبارات ومقولات أخرى بصدد الاحتياجات اللاجئين السياسية وأولوياتهم مثل: الديمقراطية والعيش بكرامة والمشاركة في صنع القرار.

4.2.2 الاحتياجات ولأولويات الاقتصادية:

تم التطرق إلى الاحتياجات والأولويات الاقتصادية في المخيم بالنظر إلى العلاقة بين اللاجئين ووكالة الأونروا في سياق ما تقدمه من خدمات، وفي جانب آخر تمّ التطرق إلى آراء اللاجئين حول تحسين الظروف المعيشية في التعزيز من صمودهم، ودور اللاجئ في تحديد أولوياته والعلاقة بوكالة الأونروا.

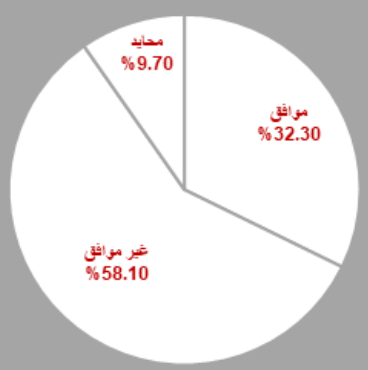

الشكل رقم (10).

64 ناجي عودة، مصدر سابق.

65 مصطفى يونس، مصدر سابق.

علاقة اللاجئين بوكالة الأونروا:

أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 10 أفراد أجابوا بـ "موافق" على أن خدمات وكالة الأونروا تلبي احتياجات اللاجئين الاقتصادية في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 32.3%، مقابل 18 فرداً أجابوا بـ "غير موافق" ليشكلوا نسبة بلغت 58.1%، وأجاب 3 أفراد بـ "محايد" على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 9.7%، كما يوضح الشكل رقم (10).

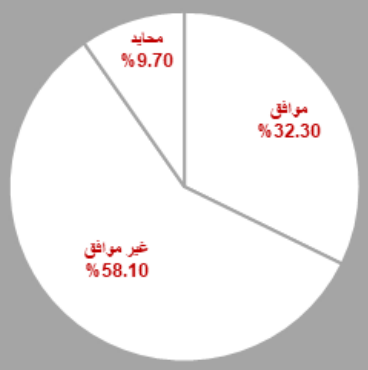

الشكل رقم (10).

وفي ذات السياق المتصل بعلاقة اللاجئين بوكالة الأونروا، ولدى السؤال عن مدى موائمة خدمات الوكالة لأولويات اللاجئين؛ أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 11 فرداً أجابوا بـ "موافق" على أن الخدمات التي تقدمها وكالة الأونروا تراعي أولويات اللاجئين المعيشية والاقتصادية في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 35.5%، مقابل 15 فرداً أجابوا بـ "غير موافق" ليشكلوا نسبة بلغت 48.4%، وأجاب 5 أفراد بـ "محايد" على تلك المقولة ليشكلوا ما نسبته 16.1%، كما يوضح الشكل رقم (11).

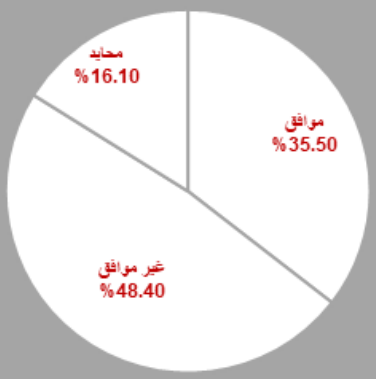

الشكل رقم (11).

عند الحديث عن علاقة اللاجئين بوكالة الأونروا، تتمثل وجهة نظر الوكالة بأنه لم يعد بإمكان الوكالة أن تقدم لهم الخدمات بكافة أشكالها وعلى جميع المستويات، حيث إنّ اللجان الشعبية واللاجئين يدركون أن الوكالة واقعة تحت الضغوطات الإسرائيلية والأمريك التي أدت إلى التراجع في مزانية الوكالة، وعلى الرغم من ذلك تصرح الوكالة بأنها تحاول جمع المساهمات المالية لتأمين الاحتياجات الأساسية للاجئين.[66]

66 مصطفى يونس، مصدر سابق.

دور اللاجئ في تحديد أولوياته:

يتعلق هذا القسم باستطلاع آراء اللاجئين في مخيم الدهيشة حول موقع الدعم المقدم من المؤسسات الرسمية من أولويات اللاجئين، حيث أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 13 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن الدعم والمساعدات من المؤسسات الرسمية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية) تراعي أولويات اللاجئين، بما شكل نسبة بلغت 41.9%، مقابل 16 فرداً أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 51.6%، وأجاب فردان اثنان بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 6.5%، كما يوضح الشكل رقم (12).

أما عن دور اللاجئين في المشاركية بتحديد أولوياتهم واحتياجاته، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 23 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن للاجئين في المخيم دوراً في تحديد أولوياتهم من الاحتياجات، بما شكل نسبة بلغت 74.2%، مقابل 5 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 16.1%، وأجاب 3 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 9.7%، كما يوضح الشكل رقم (13).

كما أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 29 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أنه يجب أن يكون هناك دوراً للاجئين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم، بما شكل نسبة بلغت 93.5%، مقابل فرد واحد فقط أجاب بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 3.25%، وأجاب فرد واحد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.25%، كما يوضح الشكل رقم (14).

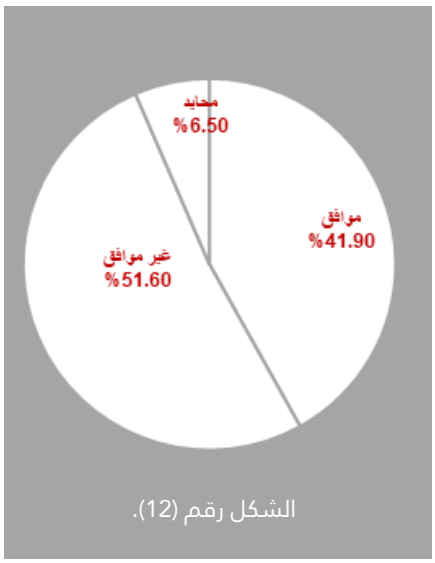

الشكل رقم (12).

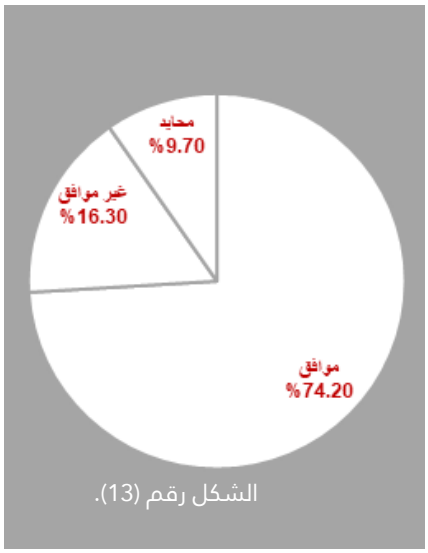

الشكل رقم (13).

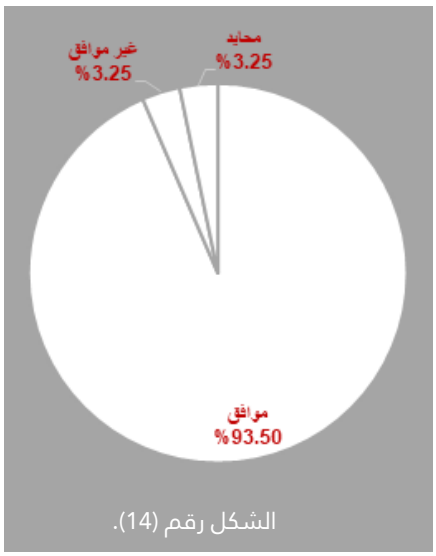

الشكل رقم (14).

ولدى السؤال عن آثار غياب مشاركة اللاجئين في تحديد أولوياتهم، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 27 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن غياب مشاركة اللاجئ في تحديد أولوياته من الاحتياجات يضاعف من سوء الأوضاع الاقتصادية، بما شكل نسبة بلغت 87.1%، مقابل فردين اثنين أجابوا بـ«غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 6.45%، وأجاب فردان اثنان بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 6.45%، كما يوضح الشكل رقم (15).

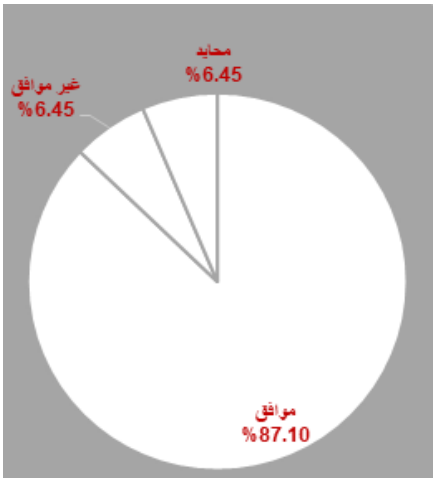

الشكل رقم (15).

ولدى السؤال عن العلم بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار في وكالة الأونرا، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 15 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أنهم على علم بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات في وكالة الأونروا فيما يتعلق بخدماتها المقدمة للاجئين، بما شكل نسبة بلغت 48.4%، مقابل 11 فرداً أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 35.5%، وأجاب 5 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 16.1%، كما يوضح الشكل رقم (16).

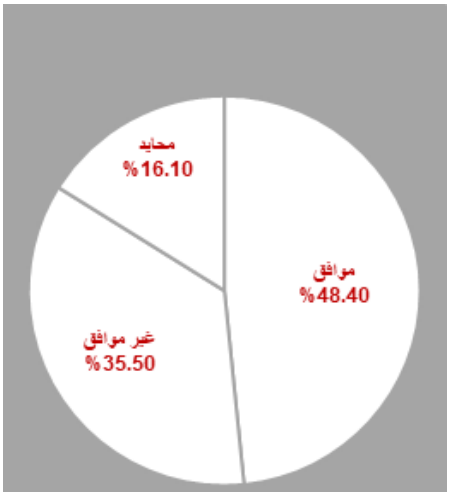

الشكل رقم (16).

وفيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية في المخيم كأحد الأولويات، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 29 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن تحسين الظروف المعيشية في المخيم يعزز من صمود اللاجئين، بما شكل نسبة بلغت 93.5%، مقابل فرد واحد فقط أجاب بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 3.25%، وأجاب فرد واحد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.25%، كما يوضح الشكل رقم (17)

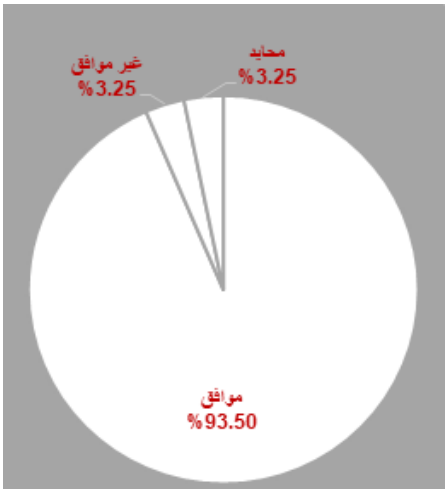

الشكل رقم (17).

كما أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 13 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أنهم على علم بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة التي تقوم بتقديم المساعدات للمخيم، بما شكل نسبة بلغت 41.9%، مقابل 11 فرداً أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 35.5%، وأجاب 7 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 22.6%، كما يوضح الشكل رقم (18).

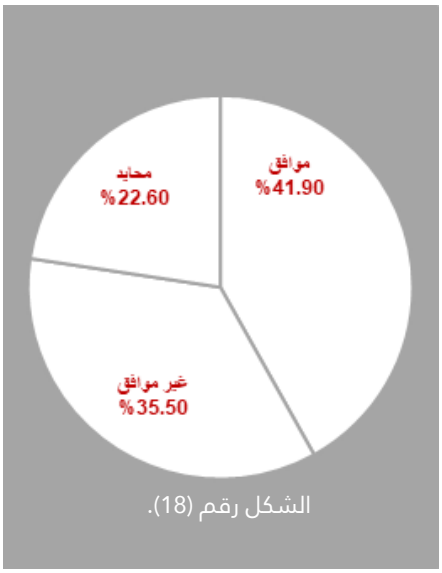

الشكل رقم (18).

دور اللجنة الشعبية:

تقوم اللجنة الشعبية بالتواصل المستمر مع وكالة الأونروا أو منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة الرئاسة الفلسطينية، لتوفير موازنات للبنية التحتية داخل المخيم، كما يتم التواصل مع جهات أخرى فيما يتعلق بتغطية تكاليف تطوير البنية التحتية. ويأتي ذلك في ظل ظروف اقتصادية صعبة، لأن اللاجئ الفلسطيني يتذكر أزمته كل صباح ويعيشها طوال يومه، ويعد هذا وضعاً مأساوياً، فالبيوت غير ملائمة للسكن والكهرباء غير متوفرة بشكل دائم، والمياه تنقطع باستمرار كما أنّ المخيم يعاني من ضيق شوارع ويفتقر لرياض الأطفال. وحسب رأي نائب رئيس اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة، فإن وكالة الأونروا لا تقوم بدروها بالشكل المطلوب. ومن الصعوبات الأخرى التي يواجهها مخيم الدهيشة –والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية- أنّ أحد أسباب عدم كفاية الخدمات المقدمة للاجئين تتمثل بوجود نوعين من الإحصاء، وهو الإحصاء الحكومي وإحصاء وكالة الأونروا، ما لا يعطي معلومات دقيقة ومهمة حول عدد اللاجئين، توفر العمل، توفر السكن، الحاجة للعلاج، وبالتالي فإن الخدمات المقدمة للاجئين في مخيم الدهيشة لا تغطي كافة احتياجات اللاجئين.[67]

وبخصوص آراء اللاجئين حول الأولويات والاحتياجات الاقتصادية في المخيم، تمحورت الإجابات المفتوحة في الاستمارة حول هذه القضايا: العمل على دعم اللاجئين في المخيم في تفاصيل الحياة اليومية والمعيشية، وإيجاد برامج ومشاريع اقتصادية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي للاجئين، كما أظهرت الآراء الحاجة إلى "الأمن المعيشي" كتعبير عن عدم تقديم الخدمات

67 نضال أبو عكر، مصدر سابق.

والمساعدات للمخيم بشكل ثابت، بالإضافة إلى ذلك ركزت الإجابات على ضرورة توفير فرص العمل لخريجي الجامعات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء، والتقليل من نسبة البطالة في المخيم.

4.2.3 الاحتياجات الاجتماعية

أما فيما يتعلق باحتياجات وأولويات اللاجئين الاجتماعية، ركزت أسئلة الاستمارة على دور المؤسسات العاملة في مخيم، من حيث هي تعبير وتجسيد لحياة اللاجئين الاجتماعية. حيث أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 24 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن وجود المؤسسات في المخيم يُعبر عن تنوع وتعدد الاحتياجات الاجتماعية داخل المخيم، بما شكل نسبة بلغت 77.4%، مقابل 5 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 16.1%، وأجاب فردان اثنان بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 6.5%، كما يوضح الشكل رقم (19).

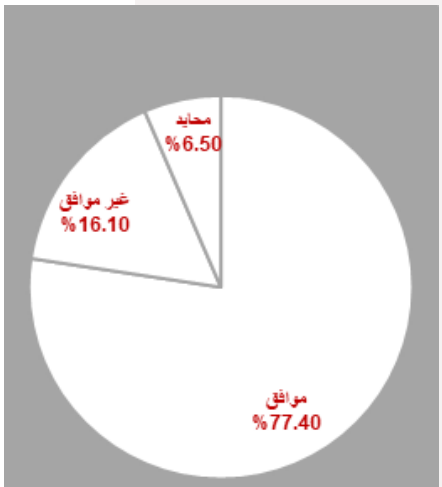

الشكل رقم (19).

وفيما يتعلق بتعدد المؤسسات العاملة داخل المخيم، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 19 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن وجود المؤسسات في المخيم يُعبر عن تنوع وتعدد الاحتياجات الاجتماعية داخل المخيم، بما شكل نسبة بلغت 61.3%، مقابل 6 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 19.4%، وأجاب 6 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 19.4%، كما يوضح الشكل رقم (20).

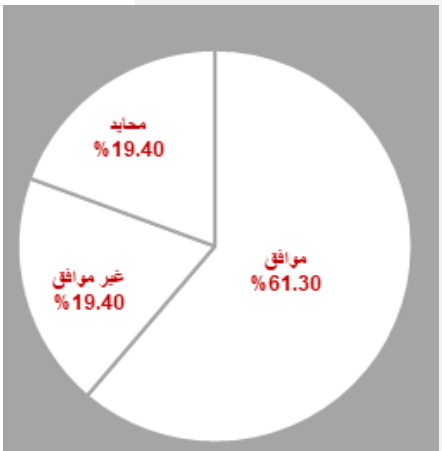

الشكل رقم (20).

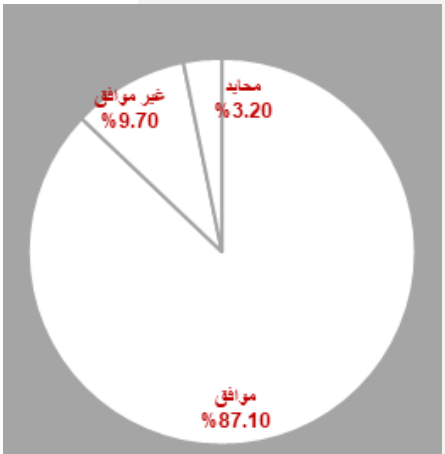

الشكل رقم (21).

وفيما يتعلق بدور المؤسسات العاملة في المخيم حيال دورها الوطني، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 26 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن للمؤسسات العاملة في المخيم دوراً اجتماعياً تجاه عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، بما شكل نسبة بلغت 87.1%، مقابل 3 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 9.7%، وأجاب فردان اثنان بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.2%، كما يوضح الشكل رقم (21).

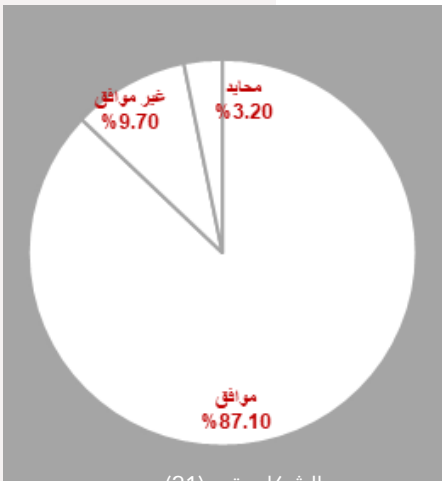

الشكل رقم (21).

وعلى صعيد دور المؤسسات العاملة في المخيم تجاه التنشئة الاجتماعي، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 26 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن دور المؤسسات العاملة في المخيم يقوي التشنئة الاجتماعية للاجئين، بما شكل نسبة بلغت 87.1%، مقابل 3 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 9.7%، وأجاب فردان اثنان بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 3.2%، كما يوضح الشكل رقم (22).

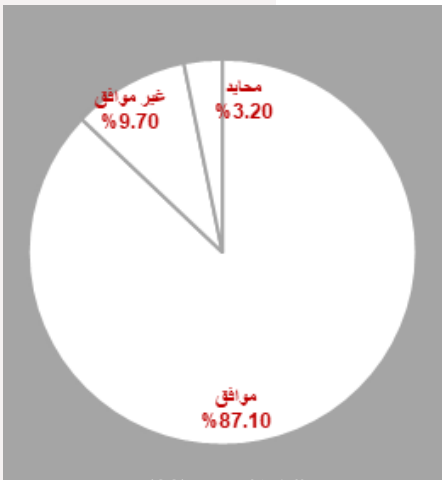

الشكل رقم (22).

ولدى السؤال حول أهمية وجود هذه المؤسسات بالنسبة للاجئين في مخيم الدهيشة، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 23 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن من أولويات اللاجئين دعم المؤسسات العاملة في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 74.2%، مقابل 4 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 12.9%، وأجاب 4 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 12.9%، كما يوضح الشكل رقم (23).

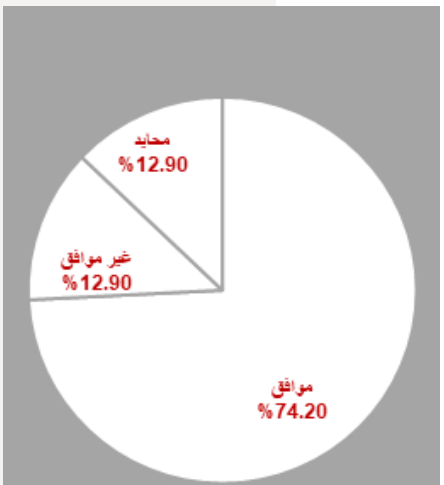

الشكل رقم (23).

وحول موقع تلك المؤسسات من تحقيق احتياجات اللاجئين الاجتماعية، أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 20 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن اللاجئين قادرين على تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية من خلال المؤسسات الفاعلة في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 64.5%، مقابل 4 أفراد أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 12.9%، وأجاب 7 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 22.6%، كما يوضح الشكل رقم (24).

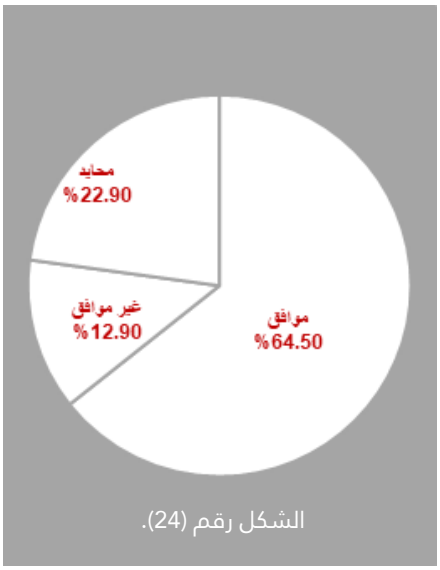

الشكل رقم (24).

كما أظهرت نتائج العينة المبحوثة أن 25 فرداً أجابوا بـ «موافق» على أن طريقة اختيار المؤسسات في المخيم يجب أنّ تكون بالانتخاب الحُر باعتباره حقاً لكل اللاجئين في المخيم، بما شكل نسبة بلغت 80.6%، مقابل فردين اثنين أجابوا بـ «غير موافق» ليشكلوا نسبة بلغت 6.5%، وأجاب 4 أفراد بـ «محايد» على تلك المقولة ليشكلو ما نسبته 12.9%، كما يوضح الشكل رقم (25).

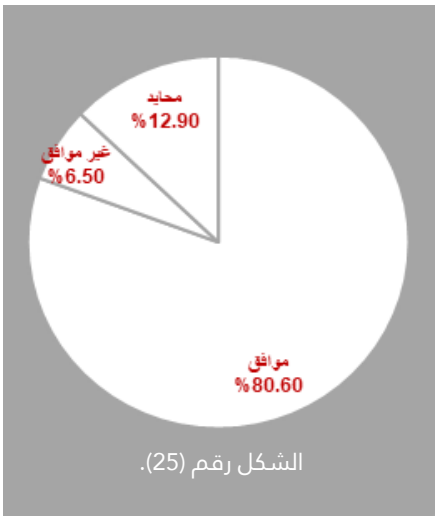

الشكل رقم (25).

أما عن الواقع الاجتماعي في المخيم، وحسب عضو الهيئة الإدارية في مركز بديل، فإن الواقع الاجتماعي لا ينفصل عن الواقع والسياسي، حث تمّت الإشارة إلى تأثير سياسات السلطة الفلسطينية النيوليبرالية على الواقع الاجتماعي –ليس فقط في المخيم بل على المجتمع الفلسطيني ككل- على تبدل الأولويات، حيث تؤدي تلك السياسات وآلياتها ومؤسساتها إلى تغير الأولويات، مثل السعي للحصول على امتيازات سياسية أو اقتصادية على حساب الهمّ الوطني – التحرري.[68] وذلك بحكم الانهيار القيمي والأخلاقي بعد توقيع اتفاقية أوسلو الذي يستهدف اللاجئ الفلسطيني المناضل الذي كان جزء مهم في عملية التضحية والنضال، والذي يتعرض لمحاولة الحث على السعي نحو البحث عن الحل الفردي وتعزيز نزعة الاستهلاك.[69]

68 ناجي عودة، مصدر سابق.
69 نضال أبو عكر، مصدر سابق.

ومردّ أهمية التطرق للواقع الاجتماعي في مخيم الدهيشة من حيث الاجتياجات والأولويات يعود إلى أنّ المخيم وبحكم مشاركته النضالية هو أيضاً مستهدف من الاحتلال الذي يحاول تفكيك النسيج الاجتماعي في المخيم بوسائل مختلفة، مثل محاولة إيجاد عصابات على أطراف المخيم من أجل ايجاد بؤر صراع تلهي الناس عن التوجه الرئيس، بالإضافة إلى أنّ الاحتلال عمد خلال سنوات خلت إلى سياسة إحداث الإعاقة الدائمة للاجئين من خلال استهداف قناصة الاحتلال اللاجئين وإصابتهم بالرصاص الحيّ في منطقة الركبة من الجسم، وهي إصابة يصعب علاجها وتسبب إعاقة دائمة، ما من شأنه جعل الحياة اليومية في غاية الصعوبة بالنسبة للاجئين.[70]

أما عن واقع المؤسسات في المخيم، ذكر مصدر –فضل عدم ذكر اسمه- أنّ تعدد المؤسسات لا يكون دائماً له آثار إيجابية، حيث إنه في كثير من الأحيان تدخل بعض المؤسسات في منافسة تلهيها عن الهمّ الأساسي وهو تلبية احتياجات اللاجئين، وحول الشق الثاني من موضع البحث، أي أولويات اللاجئين ذكر نفس المصدر؛ أنّ هناك مؤسسات خاضعة لشروط الممول، ما يعني أنّ دور اللاجئ في تحديد أولوياته هو دور غائب أو مغيب، وهذا ما يجب أنّ تقوم مؤسسات السلطة الفلسطينية –بحكم قدرتها المالية والتنظيمية- على مواجهته، من خلال دعم المؤسسات للحيلولة دون خضوعها لشروط الممول.[71]

وفيما يتعلق بآراء اللاجئين حول الأولويات والاحتياجات الاجتماعية في المخيم، تمحورت الآراء المكتوبة في القسم المفتوح من الأسئلة حول ضرورة وجود مؤسسات ومراكز ترعى كبار السن وتهتم بهم، الاهتمام بالنساء والأطفال. وعلى الرغم من وجود مؤسسات تعنى فعلاً بتلك القضايات، عللت إحدى الإجابات الإجابة السابقة، حيث وردت إجابة مفادها أنّ اللاجئين بحاجة لتوحيد طاقات المؤسسات وعدم وجود تكرار شكلي لها. وفي محور آخر تركزت الإجابات على ضرورة إيجاد برامج لتعزيز العلاقات الاجتماعية بين المحيط والمخيم. وكذلك كان تعزيز حق العودة من أحد المحاور التي تناولها اللاجئون في القسم المفتوح من أسئلة الاستمارة، بصدد الأولويات الاجتماعية. كما تركزت الإجابات أيضاً حول دعم طلاب التعليم العالي، وعلل أحد الناشطين ذلك بأن تكاليف التعليم العالي مرتفعة والوكالة لا تغطي شيئاً منها.[72]

70 خالد الصيفي، مصدر سابق.

71 لؤي، أحد المتطوعين في مؤسسة «كرامة» العاملة في المخيم، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة كرامة – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

72 المصدر السابق

يجدر بالذكر بعد استعراض نتائج تحليل الاستبيان الموزع على عينة من اللاجئين، أنّ اللجنة الشعبية لخدمات مخيم الدهيشة تعمل على إنشاء إطار/ كيان مؤسسي تحت عنوان «المجلس الشعبي العام للسلم المجتمعي»، ويعرف المجلس نفسه بأنه «هيئة استشارية تطوعية ذات صفة اعتبارية أخلاقية، ويتكون من مجموعة من الشخصيات الفاعلة في المخيم»، وتتمثل رؤية المجلس بالإيمان بالشراكة والتعددية والتنوع والتكامل. ويستأثر المجلس بمهام مختلفة من شأنها تحديد أولويات اللاجئين وفقاً للاحتياجات والتحديات التي يواجهها المخيم، وبهذا الصدد ينبذ المجلس النزعات العشائرية والجهوية والفئوية، كما يسعى لتعزيز صمود اللاجئين والثقافة الوطنية والتمسك بحق العودة.[73]

73 أنظر: الملحق رقم (2).

5 الاستنتاجات:

- يتضح أنّ مسألة تحديد أولويات واحتياجات اللاجئين ترتبط بموضوع التمثيل السياسي للاجئين، ولمّا كان هذا التمثيل شبه معدوم ويأخذ طابعاً شكلياً؛ يعاني اللاجئون من استمرار سوء الظروف المعيشية.

- بصدد مسألة الحماية، لا يوجد تعريف واضح وصريح من شأنه حماية اللاجئين بشكل فعلي، حيث إنّ موضوع الحماية يأخذ طابعاً مرناً يتيح لكل طرف ذي صلة بوضع رؤيته الخاصة لمفهوم وآليات الحماية.

- يحاول اللاجئون الضغط من أجل تحقيق أولوياتهم؛ إلا أنهم يواجهون تحديات صعبة تحول دون ذلك، ومنها الاحتلال وممارساته الاستعمارية والقمعية، حالة الانقسام السياسي الفلسطيني – الفلسطيني، الأزمة المالية لوكالة الأونروا.

- يشهد مخيم الدهيشة حالة من التعددية السياسية والثقافية أتاحت للاجئين أن يخطوا خطوةً مهمة نحو تأسيس مجلس شعبي يضمن تمثيل اللاجئين في المخيم، ويعمل على مساعدتهم لتحقيق أولوياتهم، وإن كان مشروعاً قيد العمل لتحقيقه؛ إلا أنه يعتبر خطوة متقدمة في سياق سعي اللاجئين لتحديد أولوياتهم.

- يتضح أنّ الاحتياجات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تنفصل عن بعضها البعض، مع أسبقية للعامل السياسي على العاملَين الآخرين، حيث تحدد الظروف السياسية ودلالة المخيم على حق تؤثر على كافة المجالات، فهي تؤثر على النشاط الاجتماعي وعلى الظروف الاقتصادية تحت عناوين مختلفة.

- تشكل المؤسسات العاملة في المخيم حيزاً مهماً في حياة اللاجئين بموجب ما تقوم به من أنشطة وفعاليات اجتماعية ووطنية؛ إلا أن المخيم يعاني من وجود تكرار/ استنساخ لبعض المؤسسات ما يبدد الطاقات، ويشتت الجهود الساعية لتعزيز صمود اللاجئين، لا سيّما في حالات الدعم المشروط.

6 خاتمة:

بدأ تراجع الاهتمام بأولويات واحتياجات اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام منذ بدء منظمة التحرير الفلسطينية بالتخلي عن المشروع التحرري لصالح المشروع الدولاني، الذي تمخض عنه تأسيس سلطة الحكم الذاتي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب سيادة منقوصة نصّت عليها اتفاقية أوسلو أو إعلان المبادئ، وما ترتب عليها من تفاهمات لاحقة أدت لتقسيم جغرافي أعقبه انقسام سياسي واجتماعي.

أما فيما يتعلق بالمخيمات في الضفة الغربية على وجه التحديد؛ فإنها تعاني من الاستهداف المباشر والساعي إلى تصفية قضية اللاجئين وحق العودة، بموجب اعتداءات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة واليومية بحق المخيمات واللاجئين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعاني اللاجئون من غياب تمثيل سياسي يعبر عن احتياجاتهم ويعمل على تحديد أولوياتهم، وفاقم من هذا الوضع حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف محاولات اللاجئين في الضفة الغربية لإيجاد صفة أو صيغة تمثيلية تساهم في تحقيق مطالبهم، والمشاركة في تحديد أولوياتهم، ومن تلك المحاولات ما يتمثل بالمؤسسات التي أنشأها اللاجئون والتي تتنوع أنشطتها بين خدمية ورياضية وثقافية، وصولاً إلى تجربة "المجلس الشعبي للسلم الأهلي" التي بادر فيها مخيم الدهيشة. إلا أنّ الظروف المحلية ممثلة بالانقسام السياسي والظروف الدولية ممثلة بتوجه الولايات المتحدة نحو دعم الكيان الصهيوني لتصفية حق العودة؛ تحول دون تحقيق كافة المطالب، وتحول أيضاً دون إشراك اللاجئ في تحديد أولوياته.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبـو سـيف، عاطـف. «النظـام السياسـي الفلسـطيني: الحاجـة للتغييـر»، مجلـة سياسـات، عـدد 8 (2009): 9-28.
- حزبـون، نورمـا. «مأسسـة الاسـتثناء: الأونـروا وتقويـض الحمايـة القانونيـة للاجئيـن الفلسـطينيين». رسـالة ماسـجتير فـي الدراسـات الدوليـة، جامعـة بيرزيـت، 2016.
- حنفـي، سـاري. «مخيمـات اللاجئيـن الفلسـطينيين فـي الأراضـي الفلسـطينية بيـن الاسـتبعاد ودور المقاومـة»، مجلـة شـؤون اجتماعيـة، عـدد 106 (2010): 49 – 77.
- رنـدة فـرح، «علاقـة مضطربـة ولكـن ضروريـة: الأونـروا والفلسـطينيون»، 6 كانـون الأول 2010، https:// cutt.us/6cDx8، (اسـترجع بتاريـخ: 11/5/2020).
- ريكاردو بوكر، «الأونـروا واللاجئـون الفلسـطينيون: تاريـخ متداخـل»، المجلـة العربيـة لعلـم الاجتماع - إضافـات، عـدد 11 (2010): 141 – 168.
- درويـش، ياسـر. «الحلـول السياسـية لقضيـة اللاجئيـن الفلسـطينيين وآفـاق مفاوضـات السـلام». رسـالة ماجسـتير فـي الدراسـات الدوليـة، جامعـة بيرزيـت، 2004).
- زهيـر هـواري، «فلسـطين الشـتات... عـذاب فـي مخيمـات الضفـة الغربيـة وإذلال علـى الحواجـز (3-8)»، الموقـع الإلكترونـي لفضائيـة العربـي الجديـد، 17 أيـار 2018، https://cutt.us/DlnEh (اسـترجع بتاريـخ: 5/2/2020).
- سـعيد، نـادر. وعبـد المجيـد، أيمـن. البنـى المؤسسـاتية فـي مخيمـات اللاجئيـن الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. بيرزيـت: مركـز دراسـات التنميـة، 2001.
- سـلامة، بـلال عـوض. «تسـعة وسـتون عامـاً علـى النكبـة: الثقافـة السياسـية وتمثيـل لاجئـي مخيمـات الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة»، مجلـة عُمـران للعلـوم الاجتماعيـة، عـدد 22 (2017): 59 – 92.
- سـليمان، جابـر. أزمـة الأونـروا الراهنـة: السـياق والأبعـاد والآفـاق وسـبل المواجهـة. بيـروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاسـتشـارات، 2018.
- عبـد الرحمـن المغربـي، «لجـان الخدمـات الشـعبية فـي مخيمـات الضفـة الغربيـة 1996 - 2004»، مجلـة جامعـة القـدس المفتوحـة للبحـوث الإنسـانية والاجتماعيـة، عـدد 7 (2006): 355 – 388.

- عماد عبد اللطيف اشتية، «دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة حق العودة عند اللاجئين الفلسطينيين: دراسة تطبيقية على مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عدد 15 (2009): 9 – 54.
- علاء العزة، «اللجان الشعبية في مخيمات الضفة: قراءة أولية»، موقع فلسطين الإلكتروني، نيسان 2011، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1854، (استرجع بتاريخ: 22/1/2020).
-
- علي سمودي، «مريضة من مخيم جنين بحاجة لمساعدة لإجراء عملية جراحية»، جريدة القدس، 27 نيسان 2020، (العدد: 18215).
- عوض سلامة، بلال. «اللاجئين الفلسطينيين ومسألة التمثيل في الخطاب السياسي». الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 11 أكتوبر2015، http://www.ssr-caw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=488250، (استرجع بتاريخ: 25/5/2020).
- عيتاني، مريم. ومناع، معين. معاناة اللاجئ الفلسطيني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. الجزائر: 1997.
- ميرفت صادق، «نشأت مع النكبة.. مخيمات في الضفة غير معترف بها ويتهددها الترحيل». الموقع الإلكتروني لفضائية الجزيرة، 13 أيار 2019، https://cutt.us/jsfXR، (استرجع بتاريخ: 14/5/2020).
- ناصر، نعيم. «الأوضاع الاقتصادية لمخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة بين النكبة والنكسة وما بعدهما»، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 267 (2017): 168 – 182.
- نجيب فراج، «شقيقان يواجهان فشلاً كلوياً وراثياً..وينشادان بمساعدتهما لتجاوز المعاناة»، 13 أيار 2020، جريدة القدس، (العدد: 18231).
- وني، وسيم. «المخيمات الفلسطينية الأزمة القديمة المتجددة تحت المجهر»، أمد للإعلام، 8 حزيران 2017، https://amad.ps/ar/post/177059، (استرجع بتاريخ: 28/1/2020).
- صفحة « مخيم العروب الآن» على موقع Facebook، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=136544821316567&id=100760618228321، (استرجع بتاريخ: 11/5/2020).
- الموقع الإلكتروني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا، «تلبية احتياجات التنمية البشرية والاحتياجات الإنسانية للاجئي فلسطين»، 31 كانون الثاني 2020، https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/gva_4-pager_2020_acg_draft_31jan_final_h_0.pdf، (استرجع بتاريخ: 1/6/2020).

- الموقع الإلكتروني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – الأونروا، «مخيم الدهيشة»، https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%87%D9%8A%D-8%B4%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86، (استرجع بتاريخ: 13/5/2020).
- جمعية منتدى التواصل - مشروع حق العودة للاجئين «سنعود»، «الأوضاع الصحية والبيئية في المخيمات الفلسطينية..إلى أين؟»، http://cutt.us/RDJFX، (استرجع بتاريخ: 30/6/2019).
- الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الاحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 20/06/2019»، 20 حزيران 2019، (استرجع بتاريخ: 1/5/2020).
- الموسوعة السياسية – Political Encyclopedia، «اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي - System Analysis Approach» https://cutt.us/hkRNN، (استرجع بتاريخ: 28/5/2020).
- الموقع الإلكتروني لداشرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية، «المخيمات الفلسطينية»، 5 آب 2018، http://plord.ps/post/7551/ (استرجع بتاريخ: 24/1/2019).
- دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، «اللاجئون الفلسطينيون: حالة طوارئ دائمة منذ إثنين وسبعين عاماً»، 12 أيار 2020، https://cutt.us/ZBvoV، (استرجع بتاريخ: 28/5/2020).
- داشرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية، « اللاجئون الفلسطينيون: حالة طوارئ دائمة منذ إثنين وسبعين عاماً»، 12 أيار 2020، https://cutt.us/ZBvoV، (استرجع بتاريخ: 28/5/2020).
- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين – الأونروا، « اللاجئون الفلسطينيون في سياق عالمي: قضايا وآفاق»، 14 تشرين الثاني 2009، https://www.unrwa.org/ar/newsroom/official-statements/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9-%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82%،(استرجع بتاريخ: 11/5/2020).

- بوابة اللاجئين الفلسطينيين، « تقرير: أهالي مُخيّم عقبة جبر يشتكون ملوحة الماء ويتهمون سلطة المياه بالتقصير»، 25 شباط 2020، https://cutt.us/tGQTF، (استرجع: 25/2/2020).
- صفحة «المركز الإعلامي - مخيّم بلاطة» على موقع Facebook، https://www.facebook.com/Bal-ataMedia/photos/a.562629203856633/2825843270868537/?type=3&theater، (استرجع: 27/2/2020).
- صفحة « مخيم العروب الآن» على موقع Facebook، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1365448213165 67&id=100760618228321،(استرجع بتاريخ: 11/5/2020).
- موقع المجموعة 194 الإلكتروني، «المخيمات الفلسطينية: النشأة...الأوضاع...الحنين وحق العودة..!»، 4 حزيران 2007، https://group194.net/article/6357، (استرجع: 28/3/2020).
- خالد الصيفي، المدير التنفيذي لمؤسسة إبداع لتنمية قدرات الطفل، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة إبداع – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).
- نضال أبو عكر، نائب رئيس لجة الخدمات الشعبية في مخيم الدهيشة، بيت لحم، مكتب اللجنة الشعبية في مخيم الدهيشة، (19/5/2020).
- ناجي عودة، متطوع في مؤسسة «ليلك» وعضو هيئة إدارية في المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل، مدينة بيت لحم، مقر مؤسسة ليلك في مخيم الدهيشة، (19/5/2020).
- مصطفى يونس، مدير مكتب وكالة الأونروا في مخيم الدهيشة، مدينة بيت لحم، مكتب خدمات وكالة الأونروا – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).
- خليل شاهين، مدير البرامج في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، مدينة رام الله، (15/1/2020).
- لؤي، ناشط اجتماعي ومتطوع في مؤسسة كرامة، مدينة بيت لحم، مؤسسة كرامة – مخيم الدهيشة، (19/5/2020).

الملحقات

ملحق رقم (١)

استمارة البحث

احتياجات وأوليات اللاجئين في مخيم الدهيشة - بيت لحم

تأتي هذه الاستمارة لأغراض بحثية تتعلق باحتياجات اللاجئين وأولوياتهم وظروفهم المعيشية في مخيم الدهيشة، وذلك من خلال استطلاع رأي اللاجئين في المخيم حول احتياجاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجنس:	
ذكر	
أنثى	

القسم الأول: الاحتياجات والأولويات السياسية

يتناول هذا القسم احتياجات وأولويات اللاجئين السياسية في مخيم الدهيشة:

يتعارض غياب التمثيل السياسي للاجئين مع تحقيق أولوياتهم السياسية وعلى رأسها حق العودة.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ طريقة اختيار المؤسسات في المخيم يجب أنّ تكون بالانتخاب الحُر وحق لكل اللاجئين في المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

إنّ عدم مشاركة اللاجئين في صنع القرارات السياسية يتعارض مع أولوياتهم واحتياجاتهم السياسية.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

تدخل مسألة حماية المخيم ضمن احتياجات وأولويات اللاجئين السياسية.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ القرارات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين تتفق مع أولويات اللاجئين السياسية.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

يترتب على السلطة الفلسطينية المساهمة بإجراءات من شأنها حماية تمثيل اللاجئين والمخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

يترتب على منظمة التحرير الفلسطينية المساهمة بإجراءات من شأنها حماية تمثيل اللاجئين والمخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ تحسين الظروف المعيشية في المخيم لا يتعارض مع حق العودة كحق سياسي وتاريخي للاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

برأيك ما هي احتياجات اللاجئين السياسية في المخيم:

برأيك ما هي أولويات اللاجئين السياسية في المخيم:

القسم الثاني: الاحتياجات والأولويات الاقتصادية

يتناول هذا القسم احتياجات وأولويات اللاجئين الاقتصادية في مخيم الدهيشة:

أعتقد أنّ خدمات وكالة الأونروا تلبي احتياجات اللاجئين الاقتصادية في المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

تراعي الخدمات التي تقدمها وكالة الأونروا أولويات اللاجئين المعيشية والاقتصادية في المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ الدعم والمساعدات من المؤسسات الرسمية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية) تراعي أولويات اللاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أن للاجئين في المخيم دوراً في تحديد أولوياتهم من الاحتياجات.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنه يجب أنّ يكون هناك دور للاجئين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ غياب مشاركة اللاجئ في تحديد أولوياته من الاحتياجات يضاعف من سوء الأوضاع الاقتصادية.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أنا على علم بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات في وكالة الأونروا فيما يتعلق بخدماتها المقدمة للاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أن تحسين الظروف المعيشية في المخيم يعزز من صمود اللاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أنا على علم بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة التي تقوم بتقديم المساعدات للمخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

برأيك ما هي الاحتياجات الاقتصادية في المخيم.

برأيك ما هى الأولويات الاقتصادية للاجئين فى المخيم.

القسم الثالث: الاحتياجات والأولويات الاجتماعية

يتناول هذا القسم احتياجات وأولويات اللاجئين الاجتماعية في مخيم الدهيشة:

اعتقد أنّ وجود المؤسسات في المخيم يُعبر عن تنوع وتعدد الاحتياجات الاجتماعية داخل المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

تلبي المؤسسات الموجودة في المخيم الحاجات الاجتماعية للاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أن للمؤسسات العاملة في المخيم دوراً اجتماعياً تجاه عائلات الشهداء والأسرى والجرحى.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ دور المؤسسات العاملة في المخيم يقوي التشئة الاجتماعية للاجئين.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ من أولويات اللاجئين دعم المؤسسات العاملة في المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ اللاجئين قادرين على تحقيق احتياجاتهم الاجتماعية من خلال المؤسسات الفاعلة في المخيم.	
موافق	
غير موافق	
محايد	

أعتقد أنّ طريقة اختيار المؤسسات في المخيم يجب أنّ تكون بالانتخاب الحُر باعتباره حقاً لكل اللاجئين في المخيم.	
موافق	
غير موافق	

محايد	

برأيك ما هي احتياجات اللاجئين الاجتماعية في المخيم

برأيك ما هي أولويات اللاجئين الاجتماعية في المخيم

ملحق رقم (2)

مسودة مشروع «المجلس الشعبي العام للسلم المجتمعي»

مسودة مشروع لائحة داخلية

المجلس الشعبي العام للسلم المجتمعي / مخيم الدهيشة

وحدة.. تنمية.. ديمقراطية.. صمود

انطلاقاً من الحرص الوطني العالي والحس بالمسؤولية المجتمعية للنهوض بواقع المخيم ومواجهة كافة التحديات التي تمس تاريخه ومستقبله ومكانته ودوره، وتعميقاً وترسيخاً للعمل الجماعي الوحدوي وتعزيزاً للديمقراطية الداخلية، ولتكريس الآمان النفسي تعميقاً للهوية الوطنية الديمقراطية لمجتمعنا في مواجهة الهويات الفرعية والجزئية والنزعات والميول الجهوية والذاتية، وتحديات الاختزال والتقزيم.

ومن أجل تعزيز الانتماء للوطن والمجتمع وتمسكاً في الحقوق الوطنية الثابتة، وصوناً لكل التضحيات الجسيمة التي قدمها هذا المخيم العظيم، فقد ارتأت اللجنة الشعبية للخدمات وبالتشاور مع كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية الفاعلة، أن تشكل مجلس شعبي عام للسلم المجتمعي، ينبثق عن الإرادة الجماعية المتفائلة بالمستقبل، ويأخذ على عاتقه ما يعزز دور المخيم ووحدته ومكانته علىكافة الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والخدماتية، وأن يتصدى لكل المظاهر السلبية ومحاولات العبث والمس بمكانة المخيم الوطنية والاجتماعية والاعتبارية.

ويأتي تشكيل هذا المجلس في ظل ما يعصف بنا من متغيرات مختلفة ولمواجهة المأزق الراهن العميق، وحالة التآكل والتفتيت واستمراره في بعض جوانب الحياة الداخلية، متمثلاً في ارتفاع وتيرة العنف المجتمعي والتردي والتراجع القيمي والأخلاقي، وتعاظم التهديدات على مختلف الصعد الوطنية والمجتمعية، مما يستدعي نقداً لهذه التحديات ومواجهتها، والانتقال من التوصيف إلى التشخيص الموضوعي للبدء بالمعالجة والبناء عليها للتأكيد وإعادة الاعتبار للشخصية الأصيلة للمخيم، في ظل انسداد الأفق وفقدان الثقة وحالة الإحباط العميقة، مما يستوجب العودة إلى البديهيات والمنطلقات الأساسية لمسيرة شعبنا الوطنية النضالية التحررية والديمقراطية المجتمعية لتجديد الأمل والانطلاق بخطى ثابتة إلى الأمام، فالمخاطر الراهنة باتت مخاطر وجودية تتمثل بالمخاطر الخارجية والتهديدات الداخلية (انقسام، نزعات بلدية، ميول فردية واستهلاكية، الخ..) تؤثر على المناعة الوطنية والمجتمعية، مما يستوجب الدقة الكبيرة في قراءة الواقع وفق المنهج العلمي لتحديد الأولويات وترتيبها في إطار التخطيط والتنفيذ والتقييم العلمي، انطلاقاً من ادراكنا لنقاط القوة والضعف لإزاحة ما هو سلبي وتركيم الإيجاب بفعل وعقل جماعي وحوار بناء، والانطلاق بحيويةومرونة وفاعلية مستمرة نحو المستقبل لتجديد وتعميق الوحدة الوطنية الديمقراطية المجتمعية كأهم رافعة لصمود شعبنا ونضاله الوطني الديمقراطي وفق رؤية ومنهج علمي تحدد برامج عملنا المستقبلية. فبصمودنا إن لم نحقق الهدف لن يستطيع أعداؤنا الداخليين والخارجيين تحقيق أهدافهم.

تعريف المجلس:

يعتبر المجلس هيئة استشارية تطوعية ذات صفة اعتبارية،ويتكون من مجموعة من الشخصيات الفاعلة ذات الانتماء الوطني المؤسساتي، إضافة إلى شخصيات اعتبارية وديمقراطية تؤمن بالشراكة والتعددية، وذات كفاءة واستعداد للعمل، ولها تأثير وحضور اجتماعي وسياسي وأكاديمي ومهني. كما ولا يعتبر المجلس بديلاً عن أية مؤسسة من المؤسسات في المخيم، وليس مجلساً عشائرياً أو جهوياً أو فئوياً، ومهمته الأساسية هي التخطيط وتقديم المشورة لتحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات والتحديات التي يعيشها المخيم، كما ويقوم المجلس بوضع استراتيجية تنموية تراعي الاحتياجات المستقبلية للمخيم وحماية مقدراته على كل الصعد بما يضمن العدالة الاجتماعية والتكامل وتقديم الخدمات وتصليب إرادة اللاجئ والتركيز على الثقافة الوطنية والتمسك بحق العودة.

ويأتي تشكيل هذا المجلس لتحقيق الأهداف والمهمات التالية:

- التأكيد على أن القوى الوطنية هي المرجعية العليا للمخيم وهي العنوان المعبر عن مصلحته والجهة الأمينة لتطلعاته وآماله.
- التأكيد على أن للمخيم شخصيته الوطنية النضالية الاعتبارية، وترسيخها عبر برامج عمل مستمرة ومتواصلة.
- التأكيد على الوحدة الوطنية الديمقراطية المجتمعية والتمسك بحق العودة، والتأكيد على الثقافة الوطنية الجامعة وتعزيز إرادة المقاومة والصمود، ونسج الروابط مع اصدقاءنا في العالم والمطالبة بالحماية الدولية المؤقتة لشعبنا حتى نيل حقوقنا الثابتة.
- العمل على تفعيل التفاهمات الوطنية والمجتمعية وصياغة ما يلزم بما يحقق تطوير المخيم وحمايته والحفاظ على وحدته.
- وضع التصورات اللازمة لتنمية المخيم والحفاظ على المقدرات، وتقدير الاحتياجات المستقبلية بما لا يمس الوضع القانوني والوطني والاعتباري والمعنوي للمخيم باعتباره الشاهد المتبقي على النكبة.
- التركيز في العمل مع الأجيال الجديدة وتوعيتها للقيام بدورها الوطني والاجتماعي وتعزيز الإبداع والمبادرة لدى مختلف الأجيال، والتركيز على الإعلام والثقافة والرواية والتراث الوطني والديمقراطي فكراً وممارسة.
- التصدي للثقافة والسلوكيات الهابطة والقيمالدخيلة والوعي المزيف ومحاربة كل اشكال الفساد والإفساد، والتصدي لثقافة التخوين والتكفير وكل الروابط الجهوية والشللية الضارة، وكل أشكال التمييز والتعصب والكراهية في المخيم.
- التصدي لكل محاولات تبهيت صورة المخيم والمس بمكانته التاريخية، والتصدي لمثيري الفتن في داخله الذين تخلخلت قناعاتهم في عدالة القضية وتسلل الشك إلى نفوسهم من أصحاب النقد الفوقي والذكاء الغر والأنانيون المحبطون.
- التأكيد على مكافحة ظاهرة المخدرات ومواجهة كل ما يسيء للآداب العامة، والتأكيد أن المخيم ليس جزيرة أمنية يلجأ إليها كل ملاحق من قبل القانون.

- الحرص على إشراك كافة القطاعات في المخيم بتحمل مسؤولياتهم في نهوض المخيم ووحدته ومواجهة كل المظاهر الضارة، والتركيز على الثقافة والتربية لبناء المواطن المنتمي وتعميق الهوية الوطنية.
- إعادة الاعتبار لقيم المحبة والتعاون والوفاء والصدق والاحترام والتواضع والتضامن في مواجهة قيم الزعرنة والمخترة والالتواء والكذب والادعاء والأنانية واللامبالاة والعبثية، مما يقتضي معالجة كل المسلكيات الدخيلة وتعزيز ما هو إيجابي وأصيل لحماية المجتمع وتطوره.
- مكافحة كل اشكال التطبيع مع الاحتلال ومقاطعة منتجاته، والتأكيد على الثوابت الوطنية، ومد جسور التواصل مع الشعوب العربية وحركات المناصرة والدعم على المستوى الدولي وتوثيق مع شعبنا في كافة أماكن تواجده.
- المساهمة الفاعلة في الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية والسياسية المعبرة عن التمسك بالحقوق الوطنية والمجتمعية الديمقراطية.
- التأكيد على أهمية نظم وتفعيل دور المرأة والارتقاء به، مما يعزز حضورها المجتمعي الفاعل والمؤثر، وإشراكها في مختلف القضايا والمواقع.
- التأكيد على أهمية تفعيل دور الشباب، والارتقاء بهوتطوير مهاراتهم في المخيم باعتبارهم الشريحة الأكثر عطاءً، والعمل على رفع وعيهم وتحفيزهم وتأطيرهم،لتمكينهم من القيام بدورهم الطليعي، على كافة الصعد.
- إيلاء المؤسسات الشبابية الأهمية اللازمة، وحثهم وتوجيههم نحو الأنشطة الهادفةالرياضية والفنية والثقافية والمجتمعية عموماً، وتعميق ثقافة الرأي والرأي الآخر، والاحتكام للعقل والحوار والنقد، وإظهار مخاطر وأهمية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية ما بين الشباب في المجتمع.
- يولي المجلس أهمية خاصة لذوي الشهداء والجرحى والأسرى، بمنحهم المكانة التي يستحقونها في المجتمع.
- يولي المجلس أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأطفال في المخيم.
- الحرص والاهتمام بعملية التعليم وزيادة المعرفة والتصدي لسياسة التجهيل والضياع ومواجهة المضللين والموجهين، والتصدي لكل مظاهر الانحراف القيمي والوطني والأخلاقي، وتعزيز العمل الجماهيري والتطوعي،ويولي المجلس اهتماًماً خاصاً بطلبة المخيم عموماً وبمدارس المخيم والهيئات التدريسية فيه.
- توحيد الرؤية وتنظيمها لخلق حالة تكاملية تحفظ التنوع والتكامل ما بين مختلف المؤسسات والفعاليات بما يحقق المصلحة العامة للمخيم.
- تقديم التصورات بناءً على حركة الواقع والظروف لعلاقة المخيم (اللاجئين) مع وكالة الغوث الدولية والسلطة الوطنية الفلسطينية و(م. ت. ف).
- العمل على رفع مستوىالوعي السياسي والمجتمعي لمختلف القطاعات الشعبية، واستغلال المكونات الثقافية للارتقاء بالوعي المجتمعي، ولتعريف الناس بحقوقها وواجباتها لتستعيد مكانتها ودورها الوطني والديمقراطي، انطلاقاً من أن الأصالة لا تعني الانغلاق والحداثة لا تعني التغريب، والفكر يوجه الممارسة والممارسة تغني الفكر.
- اعتماد المنهج العلمي في تحديد مشكلات المخيم وتشكيل ما يلزم من لجان للعمل على حلها والتواصل مع جهات الاختصاص لتحقيق ذلك.

- المبادرة والدور الفعال للحفاظ على وحدة المخيم وتطلعات اللاجئين السياسية والثقافية والاجتماعية.
- توفير الاستقرار وخلق الطمأنينة وحماية المواطن، والتأكيد على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية (حرية المعتقد، حرية الرأي، حرية التعبير) وتكافؤ الفرص واحترام الكفاءة والخبرة، والتصدي للبطالة والفقر والمحسوبية والواسطة، والحفاظ على الأملاك العامة وعدم الاعتداء عليها، وصيانة الأعراض واحترام الخصوصيات، والمساهمة في حل المشكلات التي تظهر في المخيم.

آلية عمل المجلس:

1. يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة اشهر أو أن يجتمع عند الضرورة بطلب من اللجنة الشعبية للخدمات، أو بطلب من سكرتاريا المجلس، أو أغلبية أعضاء المجلس النسبية.
2. يعقد المجلس في حال استكمال النصاب القانوني بعد الدعوة للاجتماع الأول، وبمن حضر بعد الدعوة للاجتماع الثاني، الذي يجري بعد أسبوع.
3. تشكل سكرتاريا للمجلس تدير الاجتماعات، وتكلف بصياغة التوصيات والمراسلات ومتابعتها، وتجتمع كل اسبوعان للمتابعة، وتستقبل الاقتراحات وإقرارها للبحث والنقاش لتوزيعها على الأعضاء قبل انعقاد المجلس بأسبوع.
4. تتشكل السكرتاريا من (9) اعضاء من المجلسويراعى في ذلك أن يكونوا ثلاثة أعضاء من اللجنة الشعبية، وأربعة أعضاء من القوى الوطنية في المخيم، وعضوان من الكفاءات من المخيم، بالتوافق بين اللجنة الشعبية والقوى الوطنية ويصادق عليهم أعضاء المجلس.
5. يكون المقر العام للمجلس وسكرتاريا المجلس هو مقر اللجنة الشعبية للخدمات في المخيم.
6. يكون رئيس اللجنة الشعبية أو نائبه هو مسؤول السكرتاريا للمجلس، أو من يتم التوافق عليه من خلال السكرتاريا.
7. يتم اعتماد النثريات أو أية مصاريف مستحقة للمجلس من خلال اللجنة الشعبية للخدمات.
8. المجلس هو هيئة وسيطة موسعة بين لجنة الخدمات والهيئة العامة للجنة الشعبية للخدمات.
9. تحظى توصيات المجلس بالغطاء الأدبي والصفة الأخلاقية، وتمنح الاهتمام اللازم بأخذها على محمل الجد من قبل مختلف الجهات والمؤسسات والأفراد.
10. تعتمد التوصيات بعد حصولها على الأغلبية النسبية أو التوافق العام عليها.
11. يحق للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهمات محددة، ويحق لهم الانخراط في اللجان المختلفة للجنة الخدمات.
12. ينتهي عمل المجلس وصلاحياته بانتهاء دورة اللجنة الشعبية للخدمات، ولا يحل إلا بقرار من اللجنة الشعبية وبالتوافق مع القوى الوطنية وبالتشاور مع أعضاءه.
13. سكرتاريا المجلس تقوم بالدعوة لانعقاد الاجتماع مرفقاً معها جدول الأعمال المحدد، وتتابع توصيات المجلس وتنفيذها وإجراءات الأرشفة والتوثيق اللازمة.

14. الاجتماعات الطارئة والعاجلة تكون ملزمة بجدول أعمال الجلسة التي تمت الدعوة لها فقط.

يتشكل المجلس من:

1. أعضاء من الهيئة العامة في اللجنة الشعبية للخدمات، وشخصيات تتمتع بالخبرة والكفاءة والاستعداد للعمل.
2. شخصيات فاعلة في مؤسسات مختلفة أو صاحبة أدوار مؤثرة وفاعلة، وكفاءات أكاديمية ومجتمعية ومهنية.
3. يراعى في التشكيل أن تمثل كافة القطاعات المجتمعية والقوى السياسية والمؤسسات والشخصيات الاعتبارية ورجال اصلاح مستعدين للعمل العام.
4. أعضاء اللجنة الشعبية للخدمات هم أعضاء طبيعيون في المجلس.
5. يراعي المجلس المشاركة النسوية الفاعلة.
6. أن لا يقل عمر عضو المجلس عن ثلاثون عاماً.
7. تقرر اللجنة الشعبية وبالتوافق مع القوى الوطنية عدد أعضاء المجلس بما يضمن أوسع حالة مشاركة مجتمعية وتعددية سياسية وحضور وفق المعايير السابقة.

يفقد عضو المجلس عضويته في حال:

1. التغيب عن الاجتماع ثلاثة مرات متتالية دون عذر رسمي.
2. أن لا يبدي استعداد فعلي للعمل.
3. من يلحق الضرر أو يسيء للمخيم ومؤسساته وقواه وشخصياته الوطنية.
4. من يتخذ بحقه قرار وطني بالاستبعاد.
5. من أدين بجرم في المحاكم الفلسطينية.
6. الاستقالة.
7. الوفاة.

أحكام عامة:

1. يحق للجنة الشعبية للخدمات وبالتنسيق مع القوى الوطنية في المخيم وسكرتاريا المجلس، الإضافة أو التعديل في عضوية المجلس بما يراعي المعايير السالفة.
2. المجلس هيئة تطوعية وليس مؤسسة جديدة وليس بديلاً عن المؤسسات، فمن خلاله يعبر عن أوسع مشاركة والتشاور في مختلف القضايا التي تهم المخيم وأهله، ويقدم التوصيات بصفة أخلاقية وأدبية.
3. المجلس يسعى لتكريس عقد اجتماعي بما يضمن ويصون التنوع والتكامل المجتمعي ويعبر عن الإرادة الجماعية لمواجهة التحديات، وله دور الرقابة العامة على سير الأمور في المخيم.
4. للمجلس الحق بالاستعانة بذوي اختصاص وخبرات أكاديمية ويبدي رأيه في مختلف القضايا التي تعرض عليه.

5. يسعى المجلس لصياغة وثيقة (اتفاق مبادئ) تكون بمثابة عقد اجتماعي يوقع من كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الاعتبارية ورجال اصلاح وعائلات وقرى المخيم تؤكد حرص الجميع على السلم الأهلي والاحتكام للقانون،وتجرم وتحرم اللجوء إلى العنف في حال حدوث إشكاليات، وتعالج قضايا تهم المواطن بما يضمن التصالح والتسامح والاستقرار.
6. للمجلس الحق في اصدار بيانات أو نشرات أو مجلة، ويصدر مواقف للمخيم تعبر عن رؤيته في مختلف القضايا عبر سكرتاريا المجلس، بموافقة اللجنة الشعبية للخدمات.
7. للمجلس الحق في مراجعة أي جهة أو مؤسسة أو عائلة أو فرد في المخيم وسؤاله ونقاشه حول أي قضية لإبداء الراي فيها. في حال موافقة سكرتاريا المجلس على المراجعة.
8. يسعى المجلس لتوثيق العلاقة مع مجالس شبيهة ومماثلة في كافة المدن والقرى والمخيمات بما يخدم الرؤية العامة للنهوض بالمجتمع عموماً، ولتشكيل مجلس شعبي في كل محافظة ومجلس شعبي عام على مستوى الضفة الغربية.
9. العمل المشترك والتنسيق بين الفعاليات والمؤسسات في المخيم لتوحيد جهدها في المناسبات الكبيرة في إطار التنوع والتكامل.
10. يحق للمجلس أن يوصي بإضافة أو تعديل لعضويته ويصبح فاعلاً في حال موافقة اللجنة الشعبية وسكرتاريا المجلس بما لا يتجاوز الخمسة في المائة من عدد أعضاء المجلس كل عام.
11. في سياق الممارسة العملية الهادفة وفي الوقفات المفصلية للمجلس وبالتشاور مع القوى الوطنية واللجنة الشعبية والمؤسسات والفعاليات يجري التعديل على هذه اللائحة.
12. تعتبر هذه اللائحة مرجعاً للمجلس تنظم العلاقة الداخلية والعلاقة مع اللجنة الشعبية والمجتمع المحلي وتوضح الدور والمهام للمجلس وسكرتاريا المجلس.

100H Crown House, North Circular
Road, Ealing NW7 10PN London, UK

www.prc.org.uk

0044 (0) 20 8453 0919

info@prc.org.uk